

الفصل الثاني

العلاقات المصرية - الأمريكية خلال فترة حكم

مبارك الثانية 1993-87

المبحث الأول

تطور العلاقات على الصعيد السياسي والعسكري 87-1993

1. تطور العلاقات على المستوى السياسي 87-1993 :

بهدف الوقوف على طبيعة وتطور العلاقات المصرية - الأمريكية على المستوى السياسي ، فإن الباحث سوف يتبع ذات التقسيم المتبع في الفصل الأول ، وذلك بالفصل بين سياق تطور العلاقات على الصعيد الثنائي وبين التفاعلات التي جرت بين البلدين خلال الفترة فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي ، وذلك كالآتي :

أ. التفاعلات فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي :

كان اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في ديسمبر 1987 ، بمثابة الطوفان الذي حرك ركود القضية وعمل على توجيهها نحو طريق البحث عن حلول ، ووجدت السياسة المصرية في تفجرها فرصة مواتية للتحرك ، ومن ثم سعت مصر إلى ترجمتها إلى واقع سياسي جديد يكفل تحريك عملية التسوية ، مدعومة في ذلك بتفويض عربي عام للقيام بدور رئيس في هذا الشأن⁽¹⁾ .

في الوقت الذي استمرت فيه فكرة المؤتمر الدولي - بإطار فعال لتحقيق التسوية - الفكرة الحاكمة ، إلا أن الانتفاضة شكلت مصدراً جديداً لقوة الدفع ، من خلال تأكيدها على الآثار المحتملة على الاستقرار في المنطقة ، حال استمرارية عدم التوصل إلى تسوية مقبولة من كل الأطراف ، فضلاً عما

(1) د/ بطرس بطرس غالي . منجزات الدبلوماسية المصرية عام 1988 . القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، مارس 1989 ، ص 23 .

بلورته من حيوية للخيار الفلسطيني⁽¹⁾ ، وطالبت مصر من خلال تحركاتها المختلفة وعبر المبادرة التي حملها معه الرئيس مبارك إلى واشنطن في فبراير 1988 ، بضرورة احترام الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ، وبضمان إيجاد وتفعيل الوسائل الملائمة التي تكفل حماية هذا الشعب⁽²⁾ .

وفى غضون ذلك ، كانت هناك محاولة مصرية لإشراك الاتحاد السوفيتي في الجهود الهادفة لتحريك التسوية ، واستثمار المتغيرات الجديدة بغية ممارسة نوع من الضغط على الإدارة الأمريكية لدفع التحرك في هذا الشأن⁽³⁾ .

ومن ثم ، شهد عام 1988 ثلاثة جولات لجورج شولتز ، جرت الأولى في شهر فبراير ، والثانية في أبريل ، والأخيرة في يونيو ، حمل في الأخيرة صيغة توفيقية تتضمن توجيه الدعوة لمؤتمر دولي تحضره مصر والأردن ، على أن يضم الوفد المصري عناصر فلسطينية تمثل القطاع ، ويضم الوفد الأردني عناصر فلسطينية تمثل الضفة . ورغم عدم حماس القيادة المصرية لهذه المبادرة إلا أنها لم ترفضها ، اقتناعاً منها بأنه من الخطأ رفض أية أفكار للسلام ، فأوضح الرئيس مبارك وجود بعض النقاط غير الإيجابية بالمبادرة تحتاج إلى تطوير ، في إشارة دبلوماسية منه إلى عدم اتفاق وجهتي النظر المصرية والأمريكية فيما يخص الأسس الموضوعية والإجرائية للتسوية⁽⁴⁾ .

وشكل مشروع شولتز هذا مزيجاً من مبادرات أمريكية سابقة تتراوح بين مقررات كامب ديفيد ومبادرة ريجان ، إلا أنه اختلف عنها في جوانب أساسية ،

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 84 .

(2) د/ بطرس بطرس غالي . مرجع سابق ، ص 23 .

(3) إبراهيم نافع . مرجع سابق ، ص 3 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 649، 650 .
وأيضاً: المرجع السابق ، ص 3 .

مثل السيادة في الضفة الغربية وغزة⁽¹⁾ .

ومع إعلان الملك حسين لقراره بقطع الروابط الإدارية والقانونية بين الأردن والضفة الغربية في نهاية يوليو 1988 وذلك لأول مرة منذ عام 1950 ، نزولاً على رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ورغبة رؤساء الدول العربية ، لتأكيد الهوية الفلسطينية للضفة الغربية ، رحب الرئيس مبارك بذلك مع تأكيده على ضرورة التنسيق بين الأردن والمنظمة في كل الأحوال ، ولقد جاء القرار الأردني هذا ليضع التسوية والمجتمع الدولي أمام حتمية التعامل مع الخيار الفلسطيني ومنهياً بذلك ما سمي بالخيار الأردني⁽²⁾ .

وخلال هذه الآونة ، كان هناك إلحاحاً مصرحاً مستمراً على الجانب الأمريكي من أجل إقامة حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهو الأمر الذي كان يلقى رفضاً أمريكياً عنيداً ، حيث طلبت مصر رسمياً ذلك من الوزير شولتز في نوفمبر 1988 ، حتى تستوضح الولايات المتحدة النقاط الغامضة وغير المفهومة - من منظورها - التي تتضمنها قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة⁽³⁾ . في الوقت الذي رأت فيه مصر في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بقبول القرارين 242، 338(*) ، إزالة لعقبة كبيرة ظلت تحول دون تحريك جهود التسوية ، ولذلك سعت مصر جاهدة لاستثمار هذا التطور ، للعمل على بدء حوار رسمي بين الولايات المتحدة والمنظمة⁽⁴⁾ ، فنشطت

(1) د/نصير عاروري . "تطورات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية" . المستقبل العربي ، عدد 116 ، (أكتوبر 1988) ، ص 13 .

Also - Hoyt Gimlin . "Egypt's Strategic Mideast Role" . Editorial Research Reports , Vol. I , No. 8 , (1989) , P 108 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 84 و 650 .

(3) William Quandt . The United States and Egypt. Op. cit., P 27.

(*) في هذه الآونة رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول ياسر عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة في نيويورك ، فانتقلت إليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في جنيف ، والتي أعلن أمامها يوم 13 ديسمبر 1988 مبادرة سلام فلسطينية تركز على مقررات المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر .

(4) إبراهيم نافع . مرجع سابق ، ص 3 .

الدبلوماسية المصرية ، وأيضاً من خلال الاتصالات والرسائل الشخصية التي قامت بها القيادة المصرية ، لإقناع الإدارة الأمريكية بعدم إضاعة تلك الفرصة المواتية لإقرار السلام . وهو ما أثمر نتائجه في صورة القرار الأمريكي في 14 ديسمبر 1988 ببدء الحوار مع المنظمة⁽¹⁾ ، وهو القرار الذي تم بعد ساعات قليلة من اتصال هاتفي تم بين الرئيس مبارك وجورج شولتز ، والذي اعتبر بأحد المعايير نجاحاً وانتصاراً للدبلوماسية المصرية في هذا الشأن⁽²⁾ .

واستمرت السياسة المصرية فيما بعد ذلك وعلى مدار عام 1989 ، محافظة على موقفها مثابرة عليه ، باذلة الجهود الواضحة في القضايا الإجرائية الخاصة بعملية التسوية ، مؤكدة على أن المؤتمر الدولي هو أنسب الأطر ، مع التشديد على ضرورة عدم التسويف في عقده . ومن ثم ، قامت بتحركات مكثفة على كافة المستويات لتهيئة السبل للإسراع في ذلك ، مع التأكيد الدائم على ضرورة استمرارية الحوار الأمريكي الفلسطيني وتوسيع نطاقه⁽³⁾ .

وفى تلك الأثناء ، فإن إدارة الرئيس بوش أنعشت أو أعطت الحياة نسبياً لعملية السلام ، التي كانت قد أوشكت على الاحتضار ، إلا أن الولايات المتحدة استمرت محافظة على الهدف الأساسي لها ، وهو الدعم والتأييد الثابت والقوى لإسرائيل ومساعدتها على تحقيق السلام مع جيرانها وفقاً لمنظورها⁽⁴⁾ . ومن هذا المنطلق رحبت إدارة بوش بخطة شامير - خطة الانتخابات في الأراضي المحتلة - والتي اعتبرتها خطوة أولى على طريق التسوية ، في

(1) د/ بطرس بطرس غالى . مرجع سابق ، ص 26 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 651 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، ص 570، 571 .

(4) The Center For Strategic & International Studies . "The United States And The New Middle East - Strategic Perspectives After The Persian Gulf War" . The Report of The CSIS Aftermath Policy Council , Washington , March 1992 , P 17 .

الوقت الذي تحفظت عليها مصر والدول العربية الأخرى نظراً لمحدوديتها وغموضها⁽¹⁾ .

ومع بدايات عام 1990 ، حظيت القضية الفلسطينية بالنصيب الأكبر من جهود الدبلوماسية المصرية ، والتي تركزت حول الإعداد لعقد الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة ، وذلك للترتيب لبدء الحوار الإسرائيلي الفلسطيني بالقاهرة ، ولقد كان هناك تعاوناً وتنسيقاً مصرياً فلسطينياً على مستويات عالية ، أسفر عن مشروع من خمس نقاط لدفع التسوية للأمام ، سافر به الدكتور/ عصمت عبد المجيد - وزير الخارجية المصري - إلى واشنطن لاطلاع الرئيس الأمريكي عليه ، ولقد حصلت الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد على تأكيدات أمريكية بالالتزام بتحريك عملية السلام ، مع التأكيد على المبادئ الأساسية⁽²⁾ .

إلا أن هذه الجهود المصرية تعرضت لانتكاسة خطيرة ، بعد وقوع حادث الأتوبيس الإسرائيلي في الإسماعيلية ، مما أجل عقد الاجتماع الثلاثي ، فضلاً عن استمرارية التصلب الإسرائيلي ، كما أنه في أعقاب حادث الهجوم على الشواطئ الإسرائيلية قرب تل أبيب في مايو 1990 ، من قبل إحدى الجماعات الفلسطينية بقيادة أبو العباس ، فإن الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر ، اللذان كان يواجهان انتقاداً شديداً ومستمراً بسبب الحوار مع المنظمة لم يستطيعا هذه المرة تجاهل الضغط السياسي الداخلي ، والذي بدوره دفع بوش أن يصر على قيام عرفات بالكشف عن أولئك المسؤولين عن الهجوم ،

(1) William Quandt . "The Middle East In 1990" . Foreign Affairs , Vol. 70 , No. 1 , (1991) , P 57 .

And - Boutros Boutros Ghali . "Egyptian Foreign Policy In The Nineties". Mediterranean Quarterly, Vol. I, No. 3, (1990), P 28 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 489 .

وهو الأمر الذي كان صعباً بل مستحيلاً على عرفات الإذعان له ، ومن ثم أوقفت الإدارة الأمريكية الحوار مع منظمة التحرير في العشرين من يونيو⁽¹⁾ . ولقد شكل وقف هذا الحوار نهاية مأساوية للسيناريو المصري للتسوية ، والذي كان يعلق آمالاً كبيرة على بدء حوار فلسطيني إسرائيلي ، ومما زاد الأمر سوءاً مجيء حكومة يمينية متطرفة إلى الحكم في إسرائيل بعد انهيار الحكومة الائتلافية ، ضمت جميع صفوف حزب الليكود ، فضلاً عن تداعيات أزمة الخليج الثانية في هذا الشأن⁽²⁾ .

ويرى بعض المحللين ، أن السياسة الأمريكية خلال هذه الفترة وحتى حدوث أزمة الخليج 1990 ، قد اتبعت أسلوباً يهدف إلى كسب الوقت وتفويت الفرص على العرب والفلسطينيين ، عن طريق تبديد أكبر وقت ممكن في حوار إجرائي غير مجدى ، من خلال مبادرات ومقترحات فرعية ، بهدف بعثرة الجهود العربية وادخال الفلسطينيين في قضايا وأمور فرعية لا تدفع بأي درجة إلى الأمام⁽³⁾ .

إلا أن تداعيات أزمة الخليج قد أعادت التأكيد على أهمية وإمكانيات التحرك بشكل نهائي صوب الحل⁽⁴⁾ ، والتي تبلورت في خلق قوة دفع صوب التسوية ، ساعد عليها خروج العراق من المنظومة الكلية للصراع العربي الإسرائيلي ، مع وجود رغبة أمريكية في تدعيم مصداقيتها السياسية ، التي اكتسبتها وقتئذ بخطوات عملية ، ما خلق قوة دفع ذات أبعاد شخصية وموضوعية لدى الإدارة الأمريكية للتحرك لإقرار السلام ، أعلنها صراحة

(1) William Quandt . “The Middle East In 1990s” . Op. Cit. , PP55-56 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 490 .

(3) د/ مصطفى علوي . مرجع سابق ، ص 84 .

(4) The Center For Strategic & International Studies . Op. Cit. , P 17 .

الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس في 16 مارس 1991⁽¹⁾ .

ولقد اتفقت في ذلك الرؤية المصرية ، التي انطلقت من الاقتناع الكامل بأن المتغيرات الدولية في ذلك الوقت توفر فرصاً مثالية لتحقيق السلام في المنطقة ، وتتيح إمكانية حقيقية للوصول إلى سلام عادل وشامل ، من خلال تطبيق أسس الشرعية الدولية في التعامل مع الصراع العربي - الإسرائيلي ، على نحو ما حدث عند التعامل مع أزمة الخليج ، وهو الأمر الذي شكل دافعاً كبيراً للدبلوماسية المصرية للتحرك لتحقيق ذلك الاقتناع⁽²⁾ .

إلا أنه خلال جولته بالمنطقة في أبريل 1991 ، عرض الوزير بيكر على الفلسطينيين الذين التقى بهم في الأراضي المحتلة ، فكرة المؤتمر الإقليمي كبديل عن المؤتمر الدولي ، وهي الفكرة التي رحبت بها إسرائيل ، كما وضح من خلال الجولة معارضة الإدارة الأمريكية لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما يتفق مع الموقف الإسرائيلي ، كما أن الولايات المتحدة - والتي كانت تعلن معارضتها لسياسة إسرائيل في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة - ساعدت إسرائيل في نقل يهود الفلاشا من أثيوبيا في منتصف مايو ، وهي العملية التي أعرب بوش عن سعادته عقب إتمامها ، مما جسد - من منظور الكثيرين - ازدواجية السياسة الأمريكية في التعامل مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي⁽³⁾ .

في حين أن الموقف المصري في هذا الشأن ، رأى أن تهجير اليهود سواء الفلاشا أو السوفييت أو سواهم إلى الأراضي المحتلة ، يشكل عدواناً جديداً

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، ص 114، 115 .

(2) إبراهيم نافع . مرجع سابق ، ص 3 .

وأيضاً: التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، ص 493 .

- Hermann Eilts . "The Persian Gulf Crisis : Perspectives And Prospects" . Middle East Journal , Vol. 45 , No. 1 , (Winter 1991) , PP 17-18 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، ص 115، 116 .

على حقوق الشعب الفلسطيني ، وخطراً كبيراً على الأمة العربية ، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة 1949⁽¹⁾ .

إلا أن الولايات المتحدة انطلاقاً من فهم عميق وإدراك كامل لمصالحها في المنطقة ، فضلاً عن الضغوط المختلفة ، اضطرت إلى اللجوء لممارسة الضغوط على إسرائيل من أجل المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام ، وطالب بوش إسرائيل بوقف برنامج بناء المستوطنات ، وجعل ذلك شرطاً للحصول على ضمانات القروض التي طلبتها إسرائيل والبالغة عشرة مليارات دولار⁽²⁾ . ويرى بعض المراقبين ، أن استخدام إدارة بوش لضمانات القروض كوسيلة للضغط على إسرائيل^(*) ، كان بهدف الحصول على ردود إيجابية من إسرائيل فيما يتعلق بعدد من الجوانب الخاصة بالمؤتمر ، كاختيار الوفد الفلسطيني أو التحكم في جدول أعمال المؤتمر ، إلى جانب التعهد بوقف بناء المستوطنات بالأراضي المحتلة⁽³⁾ ، ولقد انفردت الولايات المتحدة بصورة كلية بمرحلة الإعداد للمفاوضات التي سبقت عقد المؤتمر ، وذلك من خلال جولات مكوكية ثمان قام بها الوزير بيكر في المنطقة بدأها في مارس 1991⁽⁴⁾ . ورغم أن القضايا الإجرائية قد أثارت في البداية قدراً من الخلاف بين أطراف

(1) د/ بطرس بطرس غالي . حصاد الدبلوماسية المصرية عام 1990 . القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، يناير 1991 ، ص 43 .

(2) سفير/ كمال بهجت عبد المتعال . "قراءة في العلاقات المصرية الأمريكية - علاقات لم تتحرر بعد من العامل الإسرائيلي" . بحث قدم لندوة الشرق الأوسط في ظل العولمة . القاهرة : المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط ، 22-23 فبراير 1999 ، ص 32 .

(*) عاد الرئيس بوش تحت ضغوط إسرائيلية ، وأفرج عن تلك الضمانات في عام 1992 بمناسبة انتخابات الرئاسة الأمريكية .

(3) لاري نويلز وكلايد مارك . "طلب إسرائيل ضمانات القروض الأمريكية" . مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد 9 (شتاء 1992) ، ص 94 .

(4) د/ مصطفى علوي . "البيئة الدولية للمفاوضات" . في إطار ملف عن : الطريق نحو سلام عربي إسرائيلي-القضايا والمشكلات . السياسة الدولية ، عدد 114 ، (أكتوبر 1993) ، ص 82 .

الصراع ، إلا أن السياسة المصرية أظهرت قدراً كبيراً من المرونة وذلك لتجاوز هذه الخلافات حرصاً على الوصول إلى السلام المنشود ، وأيضاً لتفويت الفرصة على إسرائيل لممارسة المماثلة وافتعال الخلافات الجانبية . وانطلاقاً من ذات المنظور ، قامت مصر بإعادة تكييف تصورها حول طبيعة المؤتمر ، كما تبنت الدعوة إلى قيام الفلسطينيين بتمثيل أنفسهم ، وأن يكون لهم حق الاعتراض على أية قرارات تصدر بشأن قضيتهم أثناء هذه المفاوضات⁽¹⁾ . وفي مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في الثلاثين من أكتوبر 1991^(*) ، صممت إدارة بوش مدخلاً شاملاً للسلام - كما حدث في كامب ديفيد - إلا أنها تبنت وسائل عملية لإحراز التقدم التدريجي ، حيث تم خلاله موافقة كل من الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض حول حكم ذاتي محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ويرى بعض المحللين ، أنه قد يكون هذا المدخل غير مفضل من قبل الكثيرين ، إلا أن الواقع العملي وقتئذ كان يؤكد على عدم وجود بديل آخر يمتلك فرصة أفضل للنجاح⁽²⁾ . وفيما بعد المؤتمر استحوذت مسألة متابعة عملية السلام بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف ، على جزء كبير من الاتصالات التي تمت بين الجانبين المصري والأمريكي ، خاصة في ظل تناقض مفهوم السلام والتسوية بين الجانبين العربي والإسرائيلي ، فضلاً عن تصلب وتعنت حكومة شامير آنذاك ورفضها تقديم أية تنازلات بشأن الصيغة

(1) إبراهيم نافع . مرجع سابق ، ص 3 .

(*) للمزيد حول هذا المؤتمر والوثائق الرسمية المحددة لأدوار الأطراف المختلفة ، ويوميات المؤتمر ، أنظر: السياسة الدولية ، عدد 107 (يناير 1992) ، ملف وثائقي عن المؤتمر ، إعداد/ نبيهة الأصفهاني وأحمد يوسف القرعى ، ص ص 104 - 135 .

(2) The Center For Strategic & International Studies . Op. Cit. , P 18 .

And - Michael Hudson . "To Play The Hegemon : Fifty Years Of U.S. Policy Toward The Middle East" . Middle East Journal , Vol. 50 , No. 3 , (Summer 1996) .

التي اتفق عليها قبل مؤتمر مدريد ، وهى "الأرض مقابل السلام" ، حيث طرحت صيغة أخرى مقابلة وهى "السلام مقابل السلام" (1) .

وفى غضون ذلك منيت حكومة الليكود المتشددة بهزيمة انتخابية ، وتولى حزب العمل الحكومة فى يوليو 1992 ، ومن ثم تغير التكتيك التفاوضي الإسرائيلي من التشدد إلى قدر أكبر من المرونة (2) ، فجرت اتصالات ومفاوضات سرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير فى أوسلو بالنرويج ، من خلال أربعة عشر لقاءً سرياً ، أثمرت عن اتفاق لإعلان مبادئ حكم ذاتي وقع فى 20 أغسطس 1993 ، وتبادل الطرفان الاعتراف فى 9 و 10 سبتمبر ، وعندئذ أعلنت الولايات المتحدة استئناف الحوار والاتصال مع المنظمة - الذى انقطع منذ عام 1990 - ثم تم التوقيع على الاتفاق فى احتفال كبير بالبيت الأبيض فى ، بعد 22 شهراً و 10 جولات من المفاوضات منذ مؤتمر مدريد (3) . ولقد رحبت القاهرة بهذا الاتفاق ، واعتبرته بداية طيبة يجب تأييدها ومساندتها من قبل كل القوى وصولاً إلى حل سلمى ونهائي للقضية .

ومن ثم ، بدأت فى إجراء الاتصالات لتقريب وجهات النظر فيما بين المنظمة وبعض الدول العربية التي صدمها الاتفاق واحتجت عليه مثل سوريا والأردن (4) ، كما أعلنت الولايات المتحدة عن ترحيبها وتأييدها لهذا الاتفاق ، واعتبرته البداية الحقيقية لتحقيق السلام فى المنطقة ، كما أعلنت بعض المنظمات الأمريكية عن استعدادها لتمويل عمليات التنمية فى غزة وأريحا

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1992 ، ص 411 .
أيضاً: أيمن السيد عبد الوهاب . "إشكالية العلاقة بين السلام والانسحاب" . السياسة الدولية ، عدد 114 ، (أكتوبر 1993) ، ص 111 .

(2) منال لطفى . "إشكالية الحل الشامل والحلول الجزئية" . فى : المرجع السابق ، ص 107 .
(3) أحمد ناجي قمحة . "الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن" . فى : المرجع السابق ، ص 136-137 .

(4) منال لطفى . مرجع سابق ، ص 110 .

لمساعدة المنظمة في تطبيق الحكم الذاتي ، كما طمأنت الولايات المتحدة الدول العربية التي أعلنت تخوفها من الاتفاق ، مؤكدة أنه لن يؤثر على مسار المفاوضات لباقي الأطراف⁽¹⁾ . وفيما بعد ، وكما حمل العرب في السابق قرارات مجلس الأمن وراحوا يستجدون تنفيذها دون جدوى ، حمل العرب رسائل التطمينات التي كتبها الأمريكيون لهم ، وراحوا يذكرونهم بها ويطالبونهم بتنفيذها دون جدوى ، وتكرر التآسي على عدم قيام الراعي الأمريكي بالوقوف إلى جانب الحق أو حتى مجرد الوفاء بما التزم وتعهده به⁽²⁾ . وأثناء المفاوضات المتعددة الأطراف - التي انبثقت عن مدريد - كان لمصر عدداً من المواقف المتشددة ، خاصة فيما يتعلق بضبط التسلح وربطها أي نظام خاص بالأسلحة التقليدية بضرورة كشف إسرائيل عن أسلحتها النووية وقبول تفتيش وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽³⁾ . وفي هذا الصدد رفضت اقتراحات أمريكية بإقامة خطوط اتصال ساخنة بين الدول العربية وإسرائيل عبر البحر الأحمر ، للإعلان المسبق عن إجراء أية مناورات عسكرية وذلك تجنباً للحوادث ، واشترطت مصر أن تقوم إسرائيل أولاً بالإعلان عن استعدادها للتوقيع على المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية ، قبل الحديث عن أية إجراءات للأمن الجماعي⁽⁴⁾ .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الولايات المتحدة تعتبر أن السلاح النووي الإسرائيلي هو "عنصر استقرار للمنطقة" ، كما تؤكد بصورة مستمرة على أن أمن إسرائيل هو مصلحة حيوية لها ، وفي الوقت نفسه تنظر بعين القلق

(1) أحمد ناجي قمحة . مرجع سابق ، ص 139 .

(2) غسان سلامة . العرب ، إسرائيل ، أمريكا ، والمفاوضات . " المستقبل العربي ، عدد 172 (يونيو 1993) ، ص

11 .

(3) سفير / كمال بهجت عبد المتعال . مرجع سابق ، ص 9 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1992 ، ص 411 .

إلى استمرار معدلات التسلح العالية في الشرق الأوسط ، خاصة الأطراف العربية ، وترى في ذلك تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي⁽¹⁾ .

* ومما تقدم يلاحظ ، أن التفاعلات المصرية - الأمريكية فيما يتعلق بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي خلال الفترة 87-1993 ، غلب عليها الطابع التعاوني رغم الخلافات - أو الاختلافات في الرؤية حول العديد من الجوانب - سواء قبل مؤتمر مدريد ، أو أثناء المفاوضات المنبثقة عنه .

ومع نهاية الفترة لم يتم التوصل إلى شيء ، وبدا للجانب الأمريكي أن السياسة المصرية قد تحولت من دعم السلام إلى تعويق وعرقلة المفاوضات وحض الفلسطينيين على التشدد ، وتحريض الدول العربية على وقف أية إجراءات للتطبيع مع إسرائيل ، ومن ثم ارتفع مع نهاية الفترة مؤشر الانتقادات للسياسة المصرية في الإعلام الأمريكي وفي أروقة الكونجرس .

ب . التفاعلات السياسية الثنائية 87-1993 :

مع استمرارية التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية الهادفة إلى الإبقاء على المصالح الأساسية لمصر في التعامل مع الولايات المتحدة ، والمتمثلة بالأساس في الحفاظ على مستوى تدفق المعونة الأمريكية بشقيها الاقتصادي والعسكري ، إلى جانب الحصول على الدعم السياسي الأمريكي للتوجهات المصرية فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي⁽²⁾ ، جاءت جهود الدبلوماسية المصرية خلال هذه الفترة محافظة على الخط السابق تبنيه ، وذلك لحماية مستوى العلاقات من أية جوانب ضغط أو تدهور .

(1) لواء دكتور/ أحمد عبد الحليم . "ضبط التسلح وإشكالية التفوق النوعي الإسرائيلي" . السياسة الدولية ، عدد 114 ، (أكتوبر 1993) ، ص 121 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، ص 579 .

وفى هذا السياق ، كانت زيارة الرئيس مبارك لواشنطن في فبراير 1988 - وكانت الأولى منذ عام 1985 - بمثابة فرصة إيجابية لتنقية الأجواء ، ولتدفع بالدفع من جديد في العلاقات الثنائية بعد فترة من البرود والتوتر ، كما حرصت الولايات المتحدة من جانبها على استئناف دورها كشريك في عملية السلام من خلال مشروع شولتز وجولاته المكوكية ، والتي عكست تصريحاته خلالها أهمية مصر للولايات المتحدة ، في الوقت الذي دعمت مصر من تعاونها وتنسيقها في المقابل ، وأكدت على أهمية وحيوية الدور الأمريكي فيما يخص تنفيذ حكم المحكمة الدولية حول طابا ، بعد رفض مصر الحل السياسي وإصرارها على انتظار الحكم والالتزام به ، فضلاً عن تنامي مختلف مستويات الزيارات المتبادلة ، حرصاً منهما على إبقاء قوة الدفع في العلاقات⁽¹⁾ .

إلا أن هذه الروح سرعان ما ضعفت بشكل جزئي بعد ما نشر في يوليو 1988 ، عن محاولة فاشلة قام بها أحد ضباط المشتريات العسكرية المصريين في واشنطن ، لتهريب مادة كربونية مركبة شديدة الحساسية إلى خارج الولايات المتحدة ، لاستخدامها في صنع صواريخ أرض - أرض⁽²⁾ ، وهى القضية التي عرفت بـ " تهريب المواد العسكرية " ، والتي اتهم فيها خمسة أشخاص ، أحدهم هذا الضابط وكان يعمل بالمكتب العسكري للسفارة المصرية بواشنطن ، ولقد جرت اتصالات مصرية أمريكية لتطويق آثار

(1) Hermann Eilts . "The United States And Egypt" . Op. Cit. , P 148 .
And - Robert Springborg . Op. Cit. , P 79 .

- د/ بطرس بطرس غالى . منجزات الدبلوماسية المصرية عام 1988 . مرجع سابق ، ص 50،49 .

(2) Hermann Eilts . "The United States And Egypt" . Op. Cit. , P 148 .
وأيضاً: د/ أحمد يوسف أحمد . في ندوة : العلاقات المصرية - الأمريكية بين الأزمات .. والخلافات ، والتوافق الاستراتيجي . إعداد/ عماد فؤاد ، اليسار ، عدد 78 ، (أغسطس 1996) ، ص 14 .

السلبية المحتملة للأمر ، فأفرج فوراً عن الضابط المصري(*) ، مع تأكيد المسؤولين الأمريكيين ونفيهم لوجود أية آثار سيئة لذلك على العلاقات⁽¹⁾ .

كما أن الرئيس مبارك وفي محاولة منه لتدارك ذلك الموقف أكد ببساطة: "إن ألواح الكربون محل الاتهام متاحة في السوق الأمريكي وتدخل في صناعات عديدة ، ولكن يبدو أنه محظور تصديرها خارج الولايات المتحدة" ، ثم نفى بشدة أن يكون الأمر بهدف سرقة تكنولوجيا أو من قبيل التجسس وسرقة وثائق أمريكية كما فعل آخرون - في إشارة مستترة لإسرائيل - كما أعرب عن اعتقاده القوي بأن هذه القضية لن تؤثر بالسلب على العلاقات الثنائية⁽²⁾ .

وفيما يتعلق بذات القضية ، فإن المصادر السياسية والصحفية المصرية والعربية فضلاً عن أوساط المعارضة المصرية ، أشارت بأصابع الاتهام في تدبيرها إلى جهاز الموساد الإسرائيلي ، حيث عملت إسرائيل على إثارة هذه القضية ، كي تقنع الولايات المتحدة بمساومة مصر حول إغلاق ملف هذه القضية في مقابل تراجعها عن مشروعها لتطوير الصواريخ أرض - أرض ، وذلك نظراً لقلق إسرائيل الشديد من هذا المشروع(*) .

(*) في أواخر الشهر نفسه ، صدر قرار الاتهام في القضية وشمل كل من عالم الصواريخ المصري د/ عبد القادر حلمي ، والذي يحمل الجنسية الأمريكية ، والضابط المصري ، ومندوب تسويق بشركة أمريكية ، ووجهت للثلاثة تهمة تصدير 195 كجم من الكربون المستخدم في زيادة مدى الصواريخ ، وإمكانية عدم ظهورها على شاشات الرادار ، وذلك بدون الحصول على التصريح اللازم لذلك ، وتحويل أموال بصورة غير قانونية ، والتآمر لتصدير ذخيرة .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 669 .

(2) المصور ، 27 يوليو 1988 ، ص 10 .

(*) حيث أن مصر والعراق والأرجنتين تعاونت معاً منذ منتصف الثمانينات في مشروع لإنتاج الصواريخ عرف باسم (كوندور) ، وكان من بين فريق العمل العالم المصري / عبد القادر حلمي ، والذي كان مكلفاً بالحصول على مادة الكربون فيبر ، التي تستخدم لإطلاء الصواريخ والطائرات للتغلب على الكشف الراداري المبكر ، وهي المادة التي كانت من أهم أسرار صناعة السلاح العسكرية الأمريكية ، حيث تستعمل في طائرات الشبح . وفي أعقاب ضبط المادة ، التي كان مقرراً تحميلها سراً على متن طائرة مصرية عسكرية خاصة ، لم تكتفى الولايات المتحدة بالقبض على العالم المصري ومحاكمته مع الآخرين ، بل قام الرئيس بوش بإثارة الموضوع مع الرئيس مبارك في أول اجتماع لهما - بعد تولى بوش الحكم - في 3 أبريل 1989 .. وكان من مضاعفات هذه الأزمة ، أن توقف مشروع كوندور تماماً ، وكانت من بين الأسباب التي دعت إلى خروج المشير أبو غزالة من منصب وزير الدفاع

ومع تولي الرئيس بوش السلطة في يناير 1989 ، كانت الفرصة سائحة ومواتية لكل طرف لكي يعيد تأكيد التزاماته وتعهداته قبل الآخر ، ولقد كان الرئيس مبارك أول زعيم عربي يزور الرئيس الجديد ، الذي بدوره أظهر وبقوة - على خلاف سلفه - تعهداً والتزاماً شخصياً قوياً واهتماماً بمصر ووضعها في المنطقة⁽¹⁾ .

ثم أعقب الرئيس مبارك ذلك بزيارة أخرى لواشنطن في سبتمبر من العام نفسه ، على هامش اجتماعات الدورة 44 للجمعية العامة ، كما جرت زيارات أخرى على مستويات ومجالات مختلفة ، كل ذلك جعل من يتابع تطور علاقات البلدين خلال هذا العام ، يتولد لديه انطباع عام بأن العلاقات قد وصلت إلى درجة عالية من الصعب تجاوزها ، مع استمرارية المجرى العام للعلاقات على نفس المستوى التعاوني باستثناء بعض الأزمات المحكومة ، والتي كانت تزداد عاماً بعد عام⁽²⁾ .

ففي عام 1989 حدثت أزمطان في العلاقات : الأولى في مارس ، بسبب احتجاز الإدارة الأمريكية وبتوجيه من الكونجرس لقسطين من التحويل النقدي للمعونة (230 مليون دولار) ، مشترطة لصرفهما قيام مصر بخطوات أكثر حسماً على طريق الإصلاح الاقتصادي ، والإذعان لمطالب صندوق النقد الدولي في هذا الشأن ، كما سيأتي شرحه في المبحث التالي . أما الأزمة الثانية ، فظهرت في أعقاب اتهامات أمريكية لمصر ببناء مصنع يمكنه إنتاج أسلحة كيميائية ، وممارسة الولايات المتحدة للضغط على

. حول ذلك أنظر : محمد حسنين هيكل . حرب الخليج .. أوهام القوة والنصر . ط1 ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1992 ، ص 141، 142 . أيضاً : التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 669 .

(1) RobeSpringborg . Op. Cit. , P 79 .

And - William Quandt . The United States And Egypt . Op. Cit. , P 28 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، ص 579 .

الحكومة السويسرية ، كي تسحب الشركة السويسرية المنفذة للمصنع معداتها وتلغى العقد مع مصر ، وهو ما حدث بالفعل . إلا أن الرئيس مبارك الذى استاء من ذلك نفى بشدة هذا الاتهام ، مؤكداً على أن المصنع المزعوم يقع بجوار مصنع مصري - أمريكي مشترك يتبع شركة جونسون للكيماويات ، ثم سرعان ما توارى هذا الموضوع ولم يثيره أحد من الإدارة الأمريكية فيما بعد⁽¹⁾ .

ومع ذلك ، وبصورة إجمالية يلاحظ ، أنه منذ تولي الرئيس بوش الحكم ، فإن الولايات المتحدة أصبحت تقوم بالتنسيق لسياستها في المنطقة مع مصر بدرجة كبيرة وبارتباط شديد عن أي وقت آخر منذ إدارة كارتر⁽²⁾ .

ومع اندلاع أزمة الخليج 1990 بدأت مرحلة في العلاقات بين البلدين ، أسماها البعض " شبه التحالف "، حيث شهدت أعلى درجات التعاون المشترك، كما التقت المصالح المصرية والأمريكية في إطار مبدأ توازن المصالح، الذى يرى البعض أنه سيصبح المبدأ الحاكم للعلاقات في ظل النظام الدولي الجديد⁽³⁾ ، ففي الوقت الذى اختلت فيه علاقة مصر بمعظم أعضاء النظام العربي ، وتحولت إلى علاقة صراعية ، اتجهت السياسة المصرية إلى إبداء درجات متزايدة من الاتفاق في المواقف مع الولايات المتحدة أثناء هذه الأزمة⁽⁴⁾ .

فلم يشهد التاريخ السابق للعلاقات بين البلدين مثل هذا التعاون ، والذى تمثل في أعلى درجات التنسيق على مستوى القيادة السياسية ، ولعل زيارة الرئيس

(1) المرجع السابق ، ص 580 .

(2) Robert Springborg . Op. Cit. , P 79 .

(3) د/حسن بكر . مرجع سابق ، ص 117 .

(4) زينب عبد العظيم محمد . الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1991) . رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1994 ، ص 248 .

بوش لمصر في ديسمبر 1990^(*)، والتي هدفت إلى بحث تطورات الأزمة وتنسيق مواقف الجانبين ودعم التعاون المشترك ، كانت مؤشراً قوياً وواضحاً على ذلك⁽¹⁾ ، كما أنه مع صدور قرارات مجلس الأمن بتحويل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة استخدام القوة لإخراج العراقيين من الكويت وتحريرها ، كانت مصر فاعلاً أساسياً ضمن قوات التحالف⁽²⁾، وشاركت في تحرير الكويت بدور فاعل ومؤثر (سنتناوله تفصيلاً في سياق الفصل الرابع) . ومن ثم ، أثبتت مصر أهميتها كمصدر قوة استراتيجية هام للولايات المتحدة وللغرب في مجال إقرار السلام وفرض الشرعية والمبادئ في المنطقة ، مما يحمي المصالح الغربية والعالمية⁽³⁾ ، وكان دورها أثناء الأزمة بمثابة البرهان الدامغ على هذه الأهمية للسياسة الأمريكية ، على نحو أدى إلى الاعتراف بهذا الدور من خلال إجراء غير مسبوق ، تمثل في إسقاط أصول وفوائد كافة الديون العسكرية المستحقة على مصر للخزانة الأمريكية⁽⁴⁾ . وما من شك في أن إلغاء مثل هذه الديون ، فضلاً عن عقد المؤتمر الدولي الذي دعت إليه واشنطن وشاركت فيه الدول الدانئة لمصر كي تحذو حذوها ، إنما يعد مؤشراً على مدى استفادة مصر بشكل عملي من الثقل والوزن الدولي للولايات المتحدة ، لتحقيق خطوة مماثلة مع الدول الأخرى الدانئة لمصر ، وهو ما يعد إقراراً وتعبيراً واضحاً من الإدارة الأمريكية والكونجرس على أهمية مصر ومكانتها الإقليمية⁽⁵⁾ .

(*) كانت هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي لمصر منذ إثنا عشر عاماً .

(1) د/ بطرس بطرس غالي . حصاد الدبلوماسية المصرية عام 1990 . مرجع سابق ، ص 56 .

(2) إبراهيم نافع . "مصر وأمريكا : دوائر الاتفاق ومساحات الخصوصية" . الاهرام ، 1999/6/25 ، ص 5 .

(3) حسن شكرى . حقائق للتاريخ في أزمة الخليج . القاهرة: دار الطباعة المتميزة ، 1991 ، ص 89 .

(4) د/ مصطفى الفقى . مرجع سابق ، ص 8 .

(5) د/ بطرس بطرس غالي . حصاد الدبلوماسية المصرية عام 1990 . مرجع سابق ، ص 58 .

إلا أنه بالرغم مما شهدته هذه الفترة من توافق استراتيجي وتعاون قوى فيما بين البلدين ، فإنه يلاحظ أن ذلك لم يغير من طبيعة نموذج العلاقات المصرية - الأمريكية ، وسرعان ما نشب الخلاف مجدداً ، حتى بسبب ذات القضية وهى أمن الخليج⁽¹⁾ ، حيث كان من النتائج السريعة لحرب الخليج الثانية ، أن وقعت دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا "إعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية" في السادس من مارس 1991 ، والذي تضمن النص على اعتبار القوات المصرية والسورية الموجودة بالخليج نواة لقوة سلام عربية تضمن أمن الدول العربية الخليجية ، مما جعل الإعلان أقرب إلى كونه تحالف جماعي يمهد لإقامة نظام أمنى عربي فعال ، ولكن ما لبث أن تم إقرار صيغة معدلة للإعلان في يوليو 1991 ، بحذف هذا النص وإبداله بالنص على تأكيد حق كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في الاستعانة بقوات مصرية أو سورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك⁽²⁾ . ويرى المحللون السياسيون أن هذا التعديل جاء أثر تحول في الفكر الاستراتيجي لدول الخليج ، حيث فضلت الاستعانة بهذه القوات وفقاً للحاجة وعند الضرورة ، كما فضلت ألا تقيد نفسها سلفاً بأية اتفاقيات أمنية ، باستثناء الارتباط الاستراتيجي مع الولايات المتحدة والدول الغربية⁽³⁾ . وعلى جانب آخر ، فإن الولايات المتحدة - من منظور البعض - لم تفضل دوراً مصرياً بارزاً في أمن الخليج ، خاصة وإن كان مقترناً بدور سوري مماثل ،

(1) د/ أحمد يوسف أحمد . مرجع سابق ، ص 14 .

(2) د/ مصطفى علوى . "أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمنى أم ترتيبات أمنية غير مترابطة؟" ، في : د/ مصطفى علوى (تحرير) . مصر وأمن الخليج بعد الحرب . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 73-74 .

(3) د/ يحيى حلمي رجب . أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية . ج1 ، القاهرة : مركز المحروسة للبحوث التدريب والنشر ، 1997 ، ص 267، 268 .

Also - Steve Yetiv . The Persian Gulf Crisis . Westport : Greenwood Press , 1997 , PP105-106 .

بما يعنيه ذلك من إمكان أن يصبح الترتيب الوارد في إعلان دمشق ، قبل تعديله ، تمهيداً لعمل عسكري عربي مشترك يتسم بالجدية للمرة الأولى، في أحد أهم المناطق حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية ، فضلاً عن ترجيح خشية الولايات المتحدة من احتمال تأثير ذلك على أمن إسرائيل مستقبلاً⁽¹⁾ ، كما حرصت الولايات المتحدة على أن تكون الحامي الأول والرئيس لمنطقة الخليج ودولها بما يحقق مصالحها ، وأن تكون المهيمنة على ترتيبات الأمن بها ، وجعل مشاركة أية أطراف أخرى في تلك الترتيبات إما متوافقة مع الاستراتيجية الأمريكية وإما هامشية وغير محورية⁽²⁾ ، حيث قام تصور إدارة بوش لهذه الترتيبات على ضرورة الاضطلاع بدور رئيس وفاعل ، من خلال إبرام اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة ، في حين قام التصور المصري على التأكيد على مبدأ عروبة الأمن في الخليج ، وضرورة إقامة نظام عربي راسخ للأمن القومي الشامل ، تكون فيه القوات العربية هي الأساس ، ويكون دور مصر فيه فاعلاً ورئيسياً⁽³⁾ .

ومن هنا ، كشفت هذه القضية عن قدر كبير من الاختلاف بين مصر والولايات المتحدة ، إلا أنه في نهاية الأمر لم يكن أمام مصر سوى القبول بالتصور الأمريكي لهذه الترتيبات ، والذي ارتضته وقررتة دول الخليج

(1) د/وحيد عبد المجيد . "التصور الأمريكي لأمن الخليج بعد الحرب" . في: د/مصطفى علوى (تحرير) . مصر وأمن الخليج بعد الحرب . مرجع سابق ، ص 113 .

Also - Ahmed Ismail Fakhr. "The Future of The U.S. - Egyptian Partnership". In : Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Crossroads . Op. Cit. , P 225 .

(2) د/مصطفى علوى . "أمن الخليج وتحالفات ما بعد الحرب: نظام أمنى أم ترتيبات أمنية غير مترابطة؟" . مرجع سابق ، ص 81 .

(3) عبيد محمد عاطف الغندور . مرجع سابق ، ص 214 .

نفسها بعد حسابات دقيقة لمصالحها⁽¹⁾ .

وفى سياق تطور العلاقات لم تكن السياسات المصرية والأمريكية على وفاق فيما يتعلق بعدد من القضايا ، لعل أبرزها الموقف من ليبيا ، في ضوء إثارة الولايات المتحدة للجدل حول قضية لوكيربي(*) ، وكذا الموقف من العراق . ففيما يتعلق بالقضية الأولى - فإن مصر قد عارضت خطط الولايات المتحدة لاستخدام القوة لحل خلافاتها مع ليبيا حول هذه الأزمة⁽²⁾ ، وتحركت الدبلوماسية المصرية في هذا الشأن مستهدفة خلق موقف عربي موحد داعم للموقف الليبي الرافض لتسليم مواطنين ليبيين إلى جهة أجنبية كي تحاكمهما ، مع الالتزام في الوقت نفسه بقواعد الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات مجلس الأمن . وعلى الصعيد الدولي ، استهدف التحرك المصري اقناع الدول الغربية بعدم اللجوء إلى استخدام القوة ضد ليبيا ، مع اعطاء مهلة كافية تسمح لليبيا بالتوصل إلى تطبيق قرار مجلس الأمن 731 ، مع المطالبة بعدم تصعيد العقوبات الدولية المفروضة عليها⁽³⁾ .

ومع استمرارية تشدد وجمود السياسة الأمريكية تجاه ليبيا ، واصلت مصر جهودها في محاولة للوصول إلى حل ، إلا أن الولايات المتحدة ورغم رفضها للدور المصري وعدم قبولها به ، فإنها لم تستطع التقليل من أهمية مثل هذا الدور في دفع النظام الليبي إلى الاعتدال ، إلى جانب تفهمها

(1) زينب عبد العظيم محمد . الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1991) . مرجع سابق ، ص 248:249 .

أيضاً : د/ عبد المنعم سعيد . في ندوة "العلاقات المصرية - الأمريكية بين الأزمة ، والخلافات ، والتوافق الاستراتيجي" . مرجع سابق ، ص 25 .

(*) للمزيد حول هذه القضية وموقف الولايات المتحدة من ليبيا :

- Barry Rubin . Op. Cit. , PP 26-30 .

(2) Peter Hahn . Op. Cit. , P 66 .

(3) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 75 .

لمقتضيات التقارب بين الدولتين الجارتين نظراً للمصالح المشتركة .
ومن ثم ، عارضت الإدارة الأمريكية اقتراحاً بتعديل المعونة الأمريكية
لمصر^(*) ، نظراً لانتهاكها العقوبات على ليبيا⁽¹⁾ ، ورغم ذلك فإن الاختلاف
والخلاف في الرؤى ظل قائماً حول ذلك حتى نهاية الفترة .

وفيما يتعلق بالموقف من العراق : فإن الكثير من المصريين قد انتقدوا
بشدة مستوى وحجم التدمير والتخريب الذي قامت به الولايات المتحدة في
العراق 1991 ، كما حذر الكثيرون من أن تدمير القوة العراقية سوف يعظم
من قوة إسرائيل بدرجة كبيرة ، مما يؤثر بقوة على الأمن القومي العربي
والمصري⁽²⁾ ، كما أن ما حدث فيما بعد ، جعل الجانب المصري يقتنع بقوة
بأن الولايات المتحدة لم تسع فقط إلى مجرد توقيع عقوبات على العراق
لاعتدائه على الكويت ، بل هي محاولة لخصم العراق من رصيد القوة العربية
لأجيال قادمة، بحيث لا تقوم لهذه الدولة قائمة لقرن كامل إذا أمكن⁽³⁾ .

وانطلاقاً من هذا الإدراك رفضت مصر وبشدة الضربات الأمريكية الإضافية
للعراق ، انطلاقاً من دعاوى وتهم مختلفة مثل محاولة اغتيال بوش وغيرها .
كما رفضت مصر أيضاً المحاولات الأمريكية لتغيير النظام العراقي⁽⁴⁾ ، في
الوقت الذي أيدت فيه استقرار العراق ووحدته وسلامة أراضيها وشعبه ،
مؤكدّة أنها لن تشارك في أي خطة تهدف إلى الإضرار بالوضع الداخلي في

(*) قدم هذا الاقتراح السيناتور فرانك لوتنبرج ، وكان يهدف إلى إجراء تعديلات في قانون المساعدات الخارجية
لمصر بخضم 5% من المعونة المقدمة لأي دولة يثبت انتهاكها للعقوبات ضد ليبيا ، وهو الاقتراح الذي رأى
المحللون أنه موجه ضد مصر في المقام الأول .

(1) د/ وحيد عبد المجيد . العلاقات الأميركية المصرية بين الحقيقة والخيال⁽¹⁾ . الحياة ، 1997/12/2 ، ص 8 .
(2) Peter Hahn. Op. Cit. , P 66 .

(3) نبيل زكي . في : ندوة "العلاقات المصرية - الأمريكية بين الأزمة ، والخلاف ، والتوافق الاستراتيجي" . مرجع
سابق ، ص 17 .

(4) د/ أحمد يوسف أحمد . في : المرجع السابق ، ص 14 .
Also - Barry Rubin . Op. Cit. , PP 50-53 .

العراق ، ودعت إلى رفع المعاناة الشديدة عن الشعب العراقي ، والتخفيف من الحصار والحظر الواسع النطاق المفروض على أساسيات حياة المواطن العراقي ، إلا أن مصر في الوقت نفسه دعت العراق إلى ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن ومتطلبات الشرعية الدولية⁽¹⁾ .

كما بدأت مصر في تحسين علاقاتها مع العراق في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ، حيث استأنفت جانباً من علاقاتها التجارية معه - رغم معارضة الولايات المتحدة ورفضها لذلك - وواصلت جهودها لحل الأزمة الأمريكية - العراقية ، واستمرت محافظة على هذا النهج خلال الفترة . وهى في كل ذلك ، كانت تختلف مع السياسة الأمريكية ولكن دون أن تتحداها ، حيث تدرك مصر جيداً أن مثل هذا التحدي يضر ولا يفيد ، كما تدرك واشنطن أيضاً أن مثل هذه الخلافات أقل من أن تهدد المصالح المشتركة بين البلدين⁽²⁾ .

* ومما تقدم يلاحظ ، أن العلاقات السياسية الثنائية بين مصر والولايات المتحدة 1993-87 ، اتسمت - كالحقبة السابقة - بقدر من التعاون والتنسيق ظهر في أعلى درجاته مع اندلاع أزمة الخليج الثانية . وأيضاً بقدر من الخلاف والاختلاف في وجهات النظر والتوجهات السياسية الأساسية حول العديد من القضايا ، لاسيما تلك الخاصة بالمنطقة العربية ، مثل : أمن الخليج ، ضرب العراق ، لوكيربى وغيرها ، إلا أن وجود مثل هذه الجوانب الخلافية والتوترات ، كان محكوماً بدرجة كبيرة داخل الإطار السياسي والدبلوماسي ، ولم يسمح لها أن تتحرك إلى أبعد من ذلك ، نحو الإضرار بالخط العام للعلاقات الذى غلب عليه الطابع التعاوني .

(1) د/زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 75 .

(2) د/وحيد عبد المجيد . "العلاقات الأميركية المصرية بين الحقيقة والخيال"(1) . مرجع سابق ، ص 8 .

2 . تطور العلاقات على المستوى العسكري 87-1993 :

لم تخل العلاقات في المجال العسكري بين مصر والولايات المتحدة خلال هذه الفترة من توترات ، فمنذ البداية وخلال عام 87 برزت الخلافات بين الجانبين حول الأمور المتعلقة بالتدريبات المشتركة وتوقيع وثيقة بشأنها ، كما ظهرت بين الحين والآخر مسألة تأجير أو إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في رأس بناس ، وذلك في الوقت الذي ازدادت فيه الخلافات حول المساعدات وتسوية الديون العسكرية ، إلا أنه رغم هذه المظاهر الخلافية ، فقد كانت هناك تطورات تعاونية بارزة على مستوى العلاقات العسكرية ، يمكن استعراضها معاً في سياق الآتي :

أ . التعاون العسكري ومشكلة الديون العسكرية :

كانت زيارة الرئيس مبارك لواشنطن 1988 مثمرة في مجال دعم التعاون العسكري بين البلدين ، حيث سعى خلالها لإقناع الإدارة الأمريكية بضرورة توسيع نطاق هذا التعاون ، والبدء في إنتاج الدبابة الأمريكية إم-1 في مصر ، مؤكداً على قدرة مصر على إنتاج ما يقرب من 1500 دبابة ، شريطة أن تتمتع بالحقوق التي تمكنها من تسويق هذا الإنتاج ، في الوقت الذي كانت التقارير تشير إلى أن هذا المشروع يقابل بمعارضة قوية من دوائر عدة بالكونجرس ، وذلك خوفاً من نقل التكنولوجيا لمصر ، وتأثير ذلك على العمالة الأمريكية ، فضلاً عن الخلافات في الرؤى بين القاهرة وواشنطن حول عملية السلام .

ومع ذلك ، وفي الخامس والعشرين من فبراير أكدت مصادر الخارجية الأمريكية أنها ستبلغ الكونجرس قرارها بالموافقة على المشروع ، على أن يكون التمويل في إطار المساعدة العسكرية الأمريكية لمصر ، وفي نهاية

الشهر تم بالفعل هذا التبليغ مع التأكيد على المضي في تنفيذ المشروع ، رغم استمرارية معارضة بعض أعضاء الكونجرس له⁽¹⁾ .

وفى نفس الإطار ، وفى دفاعها عن المشروع أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في تقرير قدم للكونجرس ، أن عقد التصنيع المشترك للدبابة سيعود على الاقتصاد الأمريكي بحوالي 1.6 مليار دولار ، وأن هذا المشروع سيكفل استمرارية الالتزام المصري بعملية السلام ، وأشار التقرير إلى أن مصر قد ساهمت مع واشنطن في وقف التدخلات الليبية في تشاد ، كما أن أمن دول الخليج المهدد من قبل إيران هو محور اهتمام مصر بدرجة كبيرة ، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من تكاليف هذا المشروع سوف يمول من المعونة العسكرية الأمريكية السنوية لمصر⁽²⁾ .

وفى أبريل من العام نفسه تم - ولأول مرة في تاريخ العلاقات العسكرية - تنظيم التعاون العسكري بين البلدين في إطار مذكرة للتفاهم الاستراتيجي^(*) ، تناولت تنظيم جوانب هذا التعاون : في مجال المشتريات العسكرية وترتيبات نقلها إلى مصر ، وعمليات التبادل العلمي والهندسي والمشاركة في برامج الأبحاث التي تقوم بها الولايات المتحدة ، وتصدير المعلومات التكنولوجية أو المعدات الناجمة عن برامج التعاون إلى بلاد ثالثة . الأمر الذى يترتب عليه تطوير التصنيع العسكري وتشجيع نقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر ، حيث سمح لمصر بإنتاج أعداد كبيرة من أجزاء الدبابة أم-1 ، وإنتاج أحدث نظم الرادار ذو البعدين ، كما اتفقت الدولتان على التعاون لتطوير جيل ثالث

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 667 .

(2) المرجع السابق ، ص 667، 668 .

(*) أذاعت وزارة الدفاع المصرية نص المذكرة يوم الخامس عشر من أبريل 1988 .

من الصواريخ المضادة للدبابات المحمولة والصواريخ أرض - أرض ، واتفق على قيام مصر بإنتاج أول بندقية بحرية عيار 23 ملي ، فضلاً عن تدعيم التعاون في المجال البحري بصفة عامة⁽¹⁾ ، إلا أنه مع إبرام هذه المذكرة فإن بعض المصادر الدبلوماسية قد أشارت إلى أن الجانب الأمريكي قد طالب مصر خلال المباحثات بتقديم تسهيلات للسفن والطائرات الأمريكية في منطقة الخليج والسماح للطائرات بالتزود بالوقود ، وقد أكدت هذه المصادر على أن هذه المذكرة تمنح الولايات المتحدة وضعاً عسكرياً متميزاً في منطقة الشرق الأوسط ، باعتبار مصر من أكبر القوى العسكرية في المنطقة⁽²⁾ .

ومن ثم ، انطلقت المواقف المعارضة للمذكرة من كونها ترقى إلى مرتبة التحالف العسكري ، وتربط القدرة الدفاعية المصرية ، وبالتالي الأمن القومي المصري بالولايات المتحدة ، وذلك تناقضاً مع المبدأ الذي يحكم السياسة العسكرية المصرية ، والقائم على تنويع مصادر السلاح ، فضلاً عن القناعة الأمريكية الراسخة بأن تطوير القدرة العسكرية المصرية يجب ألا يكون على نحو يساويها بالقدرة العسكرية الإسرائيلية⁽³⁾ .

إلا أن الدوائر الرسمية المصرية ، متمثلة في شخص المشير أبو غزالة ، قد فندت تلك الانتقادات . فأوضح المشير ، أن الوثيقة هي مذكرة تفاهم وليست اتفاقية ، لأن الاتفاقية تعنى التزام أطرافها بتنفيذ ما فيها ، ويجب أن تعرض ويصدق عليها من المؤسسات التشريعية في البلدين ، ولكنها صيغة توضح الرغبة المشتركة في التعاون في مجالات محددة ، كما أشار إلى أن المذكرة

(1) د/ بطرس بطرس غالي . منجزات الدبلوماسية المصرية عام 1988 . مرجع سابق ، ص 50 .

(2) د/ درية شفيق بسيوني . " الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط " . مرجع سابق ، ص 233 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 668 .. ويلاحظ أن السفير الأمريكي بالقاهرة نفى ما نشر حول أن الاتفاقية تتضمن إقامة قواعد عسكرية سرية في مصر ، وقال أن هذا يتنافى مع سياسة بلاده التي لا تطالب بقواعد في مصر . أنظر: الأهرام 1988/4/16 ، ص 1 .

قد روجعت من قبل خبراء قانونيين في الخارجية المصرية ، كما أمر الرئيس مبارك بتشكيل لجنة خاصة راجعتها في نسختها العربية والإنجليزية قبل التوقيع النهائي ، كما أنها تحقق لمصر أكبر استفادة ممكنة من المساعدة العسكرية الأمريكية ، وأن هذا هو البديل المتاح ، حيث لا نستطيع زيادة قيمة المساعدة ، التي هي المصدر الأساسي لمشترياتنا ، نظراً لأن ميزانية شراء السلاح في مصر لا تزيد عن 150 مليون دولار ، أيضاً فإنه سيسمح لمصر بموجب المذكرة ببيع السلاح للولايات المتحدة ، إذا وصل الإنتاج المصري للمستوى الذى يطلبه الجانب الأمريكي ، كذلك السماح لمصر بالمشاركة في أية بحوث لتطوير السلاح .

وواقع الأمر ، أن غالبية الانتقادات التي وجهت للمذكرة تركزت على جوهر العلاقات العسكرية المصرية - الأمريكية وليست على المذكرة ، التي بدورها لم تفعل شيء سوى أن ترتب أوضاعاً قائمة بالفعل⁽¹⁾ .

وفى خريف 1989 ، أكدت الولايات المتحدة على تعهداتها والتزاماتها نحو مصر وعلى احتياجاتها الدفاعية المستقبلية ، كما وعدت بدعم خطة تجميع الدبابات أم 1 آيه 1 في مصنع جديد يقام خارج القاهرة⁽²⁾ ، كما شهد عام 1990 ، دعماً لعلاقات التعاون العسكري بين البلدين ، تمثل في زيارة وكيل وزارة الدفاع الأمريكي لمصر في يناير ، ثم زيارة رئيس أركان القوات البرية الأمريكية في الشهر نفسه لبحث الترتيبات النهائية الخاصة بإنتاج الدبابات الأمريكية التي اتفق على أن يبدأ في يوليو 1992 .

ومع نهاية الشهر أعلنت الإدارة الأمريكية عن بيع صفقة صواريخ وأسلحة هجومية وطائرات هيلوكوبتر أباتشي قيمتها 488 مليون دولار لمصر .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 668.

(2) Robert Springborg . Op. Cit. , P 79 .

وفى شهر فبراير أعلن أن مصر ستحصل على 700 دبابة "أم 60 آيه" ، من تلك المحفوظ بها في أوروبا والتي تم الاتفاق على إزالتها ، على أن تتحمل مصر تكاليف نقلها ، وذلك مقابل استغناء مصر عن عدد مماثل من دبابات سوفيتية قديمة ، وفى شهر يوليو زار واشنطن الفريق/ صفى الدين أبو شناف - رئيس الأركان المصري - على رأس وفد عسكري لحضور اجتماعات اللجنة المصرية الأمريكية العسكرية المشتركة ، وتناولت المباحثات الآتي :

1- مشكلة الديون العسكرية .

2- بحث طلبات مصر العسكرية ومواعيد وصولها .

3- المطالبة بعدم تطبيق قانون بروك على مصر أسوة بكونولومبيا والإكوادور.

4- استمرار الدعم العسكري لمصر كما هو دون تخفيض .

5- بحث الترتيبات الخاصة بالتصنيع المشترك للدبابة أم 1 آيه 1 والصناعات المعاونة ، وإنتاج أول عربة قتال رئيسية تسير على جنازير .

ولقد استجابت الإدارة الأمريكية لبعض من هذه المطالب دون الأخرى ، وظلت مشكلة الديون العسكرية حتى ذلك الحين دون حل ، كحجر عثرة أمام التعاون العسكري بين البلدين⁽¹⁾ ، حيث اعتبرت هذه المشكلة من أهم القضايا الشائكة التي صالت وجالت فيها الدبلوماسية المصرية والعسكرية طوال أحد عشر عاماً - كما سبق - من المفاوضات والمحادثات على كافة المستويات ، في محاولة للتخفيف من عبء هذه الديون ولكن دون جدوى⁽²⁾ .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 499 .

(2) د/ على الدين هلال . مرجع سابق ، ص 280 .

أيضاً : ميرفت الحصري . "بعد أحد عشر عاماً من المفاوضات .. أخيراً أسقطت أمريكا ديوننا العسكرية" . الأهرام الاقتصادي ، عدد 1131 ، (17 سبتمبر 1990) ، ص 14 .

ومع أوائل عام 1990 تجاوزت هذه الديون سبعة مليارات دولار وعبء خدمتها أكثر من 700 مليون دولار سنوياً ، وعندئذ تعرضت مصر لتأخيرات في الدفع ، ووجهت بضغوط تخفيض المساعدة أو قطعها وفقاً لتعديل بروك⁽¹⁾ . إلا أنه في سبتمبر 1990 وفي تطور غير مسبوق ، ونظراً لموقف مصر من أزمة الخليج وتعاونها مع قوات التحالف ، أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن الرئيس بوش قرر بعد مشاورات مع الكونجرس إعفاء مصر إعفاءً كاملاً من كل الديون العسكرية المستحقة عليها ، وذلك للتخفيف من أعبائها المالية⁽²⁾ ، وذلك كمكافأة للقيادة المصرية على دورها الحيوي الذي لعبته أثناء الأزمة في حشد التأييد العربي لجهود قوات التحالف ، وإرسالها قوات جاوزت الـ 35 ألف جندي للمشاركة في تحرير الكويت .

ولقد وافق الكونجرس في نهاية شهر أكتوبر على قرار الإعفاء ، رغم سابق معارضة أعضاء اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط بمجلس النواب وبعض الأعضاء الآخرين ، الذين طالبوا بالإعفاء من جزء وليس كل الديون^(*) ، إلا أن إدارة بوش استطاعت أن تكسب تأييد الكونجرس لذلك في نهاية الأمر⁽³⁾ .

(1) Robert Zimmerman . Op. Cit. , P 84 .

And - William Quandt . The United States And Egypt . Op. Cit. , P 47 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 499 .

وللمزيد : أسامة سرايا . "تصحيح الميزان : المساعدات الأمريكية لمصر" . الأهرام ، 1990/9/7 ، ص 7 .
(*) حيث أن كثير من الأعضاء مثل : باتريك ليهي ، ورئيس اللجنة الفرعية للعمليات الخارجية ، كانوا يخشون من أن يشكل ذلك سابقة أمام الدول الأخرى التي ترتبط معها الولايات المتحدة بمصالح استراتيجية ، أنظر في ذلك :

- Carroll Doherty . "Bush's Plan To Waive Egypt Debt" . Defense & Foreign Policy . (Sep. 15, 1990) , P 2932 .

(3) عبير محمد عاطف الغندور . مرجع سابق ، ص 215 .

Also - William Qunadt . "The middle east in 1990" . Op. Cit. , P 60 .

وبذلك انتهت مشكلة تلك الديون التي ظلت تؤرق القيادة المصرية ، ويعانى من عبئها الاقتصاد المصري لسنوات طويلة ، وكانت بمثابة كابوس مزعج ، ما حدا بأحد مستشاري الرئيس مبارك في أعقاب ذلك إلى القول : "كنا نحلم مجرد حلم بإسقاط نصف الديون العسكرية للولايات المتحدة ، إلا أنها أسقطت كلها بفضل الموقف المصري من أزمة الخليج⁽¹⁾ .

ولقد تعمق التعاون العسكري بين البلدين بقوة خلال أزمة الخليج وما بعدها ، وتفهم الجانب الأمريكي بدرجة كبيرة للمطالب المصرية ، ففي سبتمبر 1990 ، زار وفد مصري برئاسة المشير أبو غزالة واشنطن ، واستطاع الوفد تغيير التعديل الذى تقدم به أعضاء الكونجرس على مشروع المعونة الخارجية ، والذى يقضى باستبعاد بعض الدول الصديقة غير الحليفة (ومنها مصر) من برنامج فائض الأسلحة الذى يتم الاستغناء عنها من أوروبا ، واستطاع الوفد الإبقاء على تلقى مصر لهذه الأسلحة⁽²⁾ ، كما اكتسبت التفاعلات العسكرية الثنائية خلال عام 1991 ، المزيد من قوة الدفع بفضل تزايد الإدراك الأمريكي لأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به مصر في تأمين المنطقة ، والذى عبرت عنه تصريحات المسؤولين الأمريكيين المؤكدة على أن العلاقات العسكرية مع مصر هي بالغة الأهمية لكلا الطرفين .

ومن ثم ، اشتملت برامج المبيعات العسكرية لمصر خلال هذا العام على طائرات قتالية وصواريخ مضادة للطائرات ومعدات اتصال وذخائر جوية ، فضلاً عن استمرار العمل في البرنامج المشترك لتجميع الدبابات الأمريكية

(1) د/ مصطفى الفقى ، فى: اللقاء الفكرى الأول لقادة حلقات المناقشة لمعسكرات التدريب العقلي . القاهرة : المركز الكشفي العربي الدولي ، 1993/6/21 ، والذي حضره الباحث بنفسه .

(2) التقرير الاستراتيجى العربى 1990 ، ص 499 .

المتطورة أم 1 إبرامز في مصر ، كما أعلن في شهر مارس عن إبرام صفقة عسكرية مع مصر قيمتها 1.6 مليار دولار ، تتضمن 46 طائرة أف 16 ، و 80 صاروخ جو - أرض (مافريك) ، و 240 قنبلة عنقودية (سمارت) ، كما أعلن البنتاجون في يوليو عن اعتزامه بيع مصار معدات لبطاريات الصواريخ المضادة للطائرات (هوك) مع 12 صاروخ من نفس النوع ، ثم أعلن في سبتمبر عن بيعها معدات اتصال وتدريب لنظام الدفاع الجوي المصري بقيمة 70 مليون دولار⁽¹⁾ .

جدول رقم (1-2)

المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر 88-1993 بالمليون دولار^(*)

البيان العام	FMF (**)	FMS	DOS	FCS
1988	1300	473	73	25
1989	1300	298	253	24
1990	1294	368	203	72
1991	1300	480	76	92
1992	1300	1024	31	67
1993	1300	1152	19	124
الإجمالي	7794	3795	655	404

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1991 ، ص 486 .

(*) بيانات الجدول (بتصرف من الباحث) :

- Mohamed Abdel-Wahed . "Aid And Debt Issues In Egypt : Past Trends And Future Prospects" . L'Egypte Contemporaine , No. 446 , (Avrile 1997) , P 150 .

(**) FMF= Direct Military Grants .

FMS= Pentagon - Negotiated Foreign Military Sales .

DCS= Direct U.S. Industry Weapons Sales .

FCS= Foreign Construction Sales .

* وكما يتضح من الجدول ، فإن هذا التعاون بمجالاته المختلفة قد استمر وبزيادة مطردة خلال الفترة من أجل تحديث القوات المسلحة المصرية ، حيث اشتملت المعدات التي قدمت لمصر على بعض من الأنظمة الأكثر حداثة في الترسانة الأمريكية ، كما أنفقت مبالغ كبيرة على تدريب الضباط المصريين في الولايات المتحدة ، ما جعل هذا البرنامج هام ومؤثر بدرجة كبيرة ، استطاعت مصر الاعتماد عليه بدرجة كبيرة .

وعلى مدار هذه الفترة ، فإن الحوار ظل متواصلاً ومتصلاً بين الولايات المتحدة ومصر حول المسائل الدفاعية والاحتياجات المصرية ، كما تدركها واشنطن ، وذلك بهدف إعادة ترتيب القوات المسلحة المصرية لكي تتناسب مع الأدوار المتغيرة والمهام والمسئوليات الملقاة على عاتقها ، وكذلك من أجل استبدال وتطوير المعدات السوفيتية القديمة وإحلالها بالأحدث والأفضل⁽¹⁾ . وعلى جانب آخر ، أشار حصر أجراه باحثو التقرير الاستراتيجي العربي بالأهرام لعام 1992 ، للصفقات التسليحية التي أبرمتها القوات المسلحة المصرية خلال الفترة من يوليو 1991 حتى يوليو 1992 ، إلى أن جميع هذه الصفقات بلا استثناء كانت من الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾ .

وخلاصة القول ، أنه رغم وجود هذا القدر الكبير من التعاون العسكري بين البلدين خلال الفترة 1987-1993 ، فإنه من وجهة النظر الأمريكية كان أقل مما ترغب فيه واشنطن ، فضلاً عن أن هذا التعاون كان عرضة لتغير الموقف المصري من حين لآخر ، فالتعاون لم يكن ليتجاوز الحدود التي

(1) Chas Freeman . "U.S. Egyptian Defense Relations" . In : Phebe Marr (ed.) . Egypt At The Crossroads . Op. Cit. , P 207 .

(2) د/ محمد السيد سليم . مرجع سابق ، ص 125 .

تراها السلطات المصرية - لأسباب سياسية - لازمة ومقبولة سياسياً لضمان استمرار تدفق المعونات العسكرية الأمريكية ، كما أن هذا التعاون كان في الإطار الذى يحافظ على مستوى معين من القدرة للقوات المسلحة المصرية دون أن يتجاوز ذلك ، إلى مستوى التفوق النوعي مقارنة بإسرائيل ، التي تحرص الولايات المتحدة على استمرارية امتلاكها للأحدث والأكفأ والأقدر من أسلحة الترسانة الأمريكية .

ب . التحالف العسكري أثناء أزمة الخليج الثانية :

كانت صدمة القيادة السياسية المصرية بالغة من جراء غزو العراق للكويت ، حيث لعب الرئيس مبارك دور الوسيط فيما بين الدولتين ، وحمل تلميحات إلى دول العالم - وفى مقدمتها الولايات المتحدة - بأن صدام حسين لن يقدم على أي عمل عسكري . كما كانت نصيحته للأمريكيين ، ألا يكون رد فعلهم مبالغ فيه ، نظراً لأن ما يحدث - من منظوره - لا يعدو أن يكون دبلوماسية العضلات ، يضغط بها صدام على جيرانه لابتزازهم مادياً⁽¹⁾ . وبالتالي ، بدا الأمر للقيادة المصرية غير قابل للتصديق ، أن دولة عربية تهاجم الأخرى ، في الوقت الذى شكل فيه هذا الغزو وضعاً يحمل معه تهديداً محتملاً للمصالح الاقتصادية والسياسية المصرية في منطقة الخليج ، مما سيحمل معه ظروفاً سيئة لمصر⁽²⁾ ، حيث أن منطقة الخليج لها وضع خاص بالنسبة للسياسة المصرية ، فرغم أن هذه المنطقة لا تمثل مصلحة "بقاء" إلا أن

(1) Interview with Richard Haass - Us. National Security Council Director For Near East And South Asian Affairs .

www.pbs.org/wgbh/pages.frontline/gulf/oral/Haass , P 4 .

(2) Ali E. Hillal Dessouki . "Egypt's Response To The Persian Gulf Crisis" . Current History , Vol. 91 , No. 561 , (Jan. 1992) , P 34 .

فيها من المصالح "الحيوية" السياسية والاقتصادية ، ما يجعل الدفاع عنها أمراً هاماً لا يمكن بأي حال من الأحوال النكوص عنه⁽¹⁾ .

كما أنه إذا سمح للعراق بالسيطرة على هذه المنطقة ، ستصبح العراق أقوى دولة في المنطقة عسكرياً واقتصادياً ، مما يتيح لها مقومات وإمكانات تمثل تهديداً مباشراً للدور المصري ، ومن ثم كان ممارسة دور مصري فاعل لإنهاء الأزمة سلباً أم حرباً ، يمثل ضماناً قوية للحفاظ على الدور القيادي المصري في النظام العربي⁽²⁾ .

وانطلاقاً من كل ذلك ، وقف النظام المصري من الأزمة - من منظور البعض - محرصاً ومشاركاً مع الولايات المتحدة لتدمير وتحطيم تطلعات صدام حسين ، وذلك من أجل أن يظل الطريق مفتوحاً دون معوقات لزعامة مصر على الوطن العربي⁽³⁾ ، فالرئيس مبارك خلال الأزمة بدا متشدداً في موقفه المناوئ لصدام حسين - ظهر ذلك في لقائه مع جيمس بيكر في أعقاب الغزو - وأعرب عن اعتقاده بأنه يتعين تدمير قدرة صدام على تهديد جيرانه ، وعلى حد قول بيكر نفسه ، كان الرئيس مبارك يريد اتخاذ إجراء ضد صدام ، كما أبدى استعداداه لإرسال قوات مصرية للمشاركة في التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة⁽⁴⁾ .

(1) د/ عبد المنعم سعيد . "حسابات الموقف المصري من أزمة الخليج" . الأهرام ، 1991/2/6 ، ص 11 .
(2) عزت عبد الواحد سيد محمود . إدارة الأزمة في السياسة الخارجية المصرية .. دراسة حالة لأزمة الخليج الثانية 1990-1991 . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 255 .

(3) د/ عودة بطرس عودة . حرب الخليج .. من المسؤول؟! . ط3 ، عمان: وكالة التوزيع الأردنية ، 1992 ، ص 170 .

(4) جيمس بيكر . سياسة الدبلوماسية (مذكراته) . ترجمة/ مجدى شرشر ، ط1 ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، 1999 ، ص 424 .

ومع تعقد الأوضاع ، أرسلت القيادة المصرية قوات عسكرية للدفاع عن السعودية والإمارات العربية ، تجاوزت 35 ألف جندي ، ما جعلها ثالث أكبر قوة في التحالف بعد الولايات المتحدة وبريطانيا من حيث العدد . في الوقت الذي يعتبر فيه قرار المشاركة العسكرية هذا ، تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية المصرية على مدار عشر سنوات من حكم مبارك ، أعاد خلالها التأكيد للشعب المصري مراراً ، أن الجيش لن يشترك في صراعات خارج الحدود المصرية⁽¹⁾ .

ولقد لعبت الولايات المتحدة الدور الرئيس في تشكيل التحالف الدولي الذي قام بإخراج العراقيين من الكويت ، ويمكن القول أنه بدون هذا الدور الأمريكي لم يكن ممكناً تشكيل هذا التحالف وتحقيق هدفه . وبالقطف فإن الولايات المتحدة لعبت هذا الدور حماية لمصالحها في الخليج ، كما أنها تقاضت ثمن هذا الدور من الدول الخليجية⁽²⁾ ، إلا أن المشاركة المصرية كانت سياسياً أساسية وضرورية لتعزيز الارتباط أو التحالف العربي مع القوات الأمريكية ، في هذه المنطقة التي يطغى فيها الشعور بالعداء للأمريكية والإمبريالية⁽³⁾ ، فمصر كانت عضواً هاماً وفاعلاً في التحالف ، ومشاركتها فيه كانت بمثابة إضافة عسكرية وسياسية هامة ورئيسية في نجاح هذا التحالف⁽⁴⁾ ، رغم بعض الصعوبات التي حالت دون النجاح الكامل لدور

(1) Ali E. Hillal Dessouki . “Egypt’s Response To The Persian Gulf Crisis” . Op. Cit. , P 35 .

(2) د. محمد السيد سليم . مرجع سابق ، ص 124 .

(3) Sarah Gauch . “Mubarak Wants To Be Moderator” . The Middle East. No. 197 , (March 1991) , P 19 .

(4) Chas Freeman . Op. Cit. , P 205 .

- للوقوف على أهمية هذا الدور من المنظور الأمريكي أنظر: المؤتمر الصحفي للجنرال/ نورمان شوارتزكوف مع الفريق أول يوسف صبري ، الأهرام ، 1991/4/21 ، ص 1 ، 9 .

القوات المسلحة المصرية في هذا الصدد ، مثل عدم قدرة مصر على نشر قواتها بسرعة وعلى نفقتها إلى منطقة الخليج ، كذلك التناقضات والاختلافات في العقيدة العسكرية ، وعمليات التخطيط ، والمفاهيم العملية فيما بين القوات الأمريكية والمصرية⁽¹⁾ .

إلا أن هذه الفترة - أزمة وحرب الخليج الثانية - مثلت مرحلة التقت فيها المصالح الأمريكية والمصرية وسارت في نفس الاتجاه ، في مقاومة العدوان العراقي ، وقدمت مصر دعماً سياسياً ولوجيستياً وعسكرياً للعمليات ، ساهم في إخراج القوات العراقية في نهاية الأمر من الكويت⁽²⁾ ، مما بلور تحالفاً قوياً فيما بين الدولتين ، بطريقة غير مسبقة ، ارتكز على المصالح المشتركة ، وهو ما سنتناوله تفصيلاً في سياق الفصل الرابع .

(1) Chas Freeman . Op. Cit. , PP 205-206 .

(2) Peter Hahn . Op. Cit. , P 66 .

المبحث الثاني

تطور العلاقات على الصعيد الاقتصادي 1993-87

يمكن الوقوف على طبيعة وتطور العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة خلال هذه الفترة ، من خلال البحث والتعمق في جوانب هذه العلاقات ، كالآتي :

1 . المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر 1993-87 :

منذ تدفق المعونة الأمريكية على مصر في عام 1975 ، أصبحت الولايات المتحدة أهم الدول المانحة للمساعدات لمصر ، حيث بلغت نسبة المساعدات الأمريكية إلى إجمالي مساعدات التنمية الرسمية ما يقرب من 13% خلال الثمانينات ، زادت هذه النسبة إلى 32% مع بداية التسعينات⁽¹⁾. ومع بداية هذه الفترة ، ظل التعاون قائماً في هذا الشأن ، حيث وافقت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب في أبريل 1987 على برنامج المساعدات الخاص بمصر ، الذي يمتد حتى أكتوبر 1988 ، والذي اشتمل على 1.3 مليار دولار مساعدات عسكرية ، 815 مليون دولار مساعدات اقتصادية ، 180 مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية ، بإجمالي كلى يصل إلى مليارين و295 مليون دولار ، هذا في الوقت الذي تم فيه تخفيض الاعتمادات المماثلة لبقية الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية بنسبة 48% عما طلبته الإدارة الأمريكية ، باستثناء مصر وإسرائيل وباكستان والفلبين⁽²⁾ .

ومن ثم ، استمر ثبات مستوى المعونة المقدمة لمصر ، إلا أن الجدل ظل

(1) لبنى عبد الحميد وعبد الله شحاتة . مرجع سابق ، ص 80 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1987 ، ص 402 .

محتدماً حول شروطها ، فاستمر الجانب المصري في المطالبة بزيادة التحويلات النقدية ، وأن يكون لمصر حرية حركة أكبر في استخدام المساعدات ، فضلاً عن تشجيع الإدارة الأمريكية للشركات الأمريكية لاستثمار أموالها في مصر ، إلا أن الإدارة الأمريكية اشترطت للاستجابة لتلك المطالب أن يتم الاتفاق بين البلدين على إعادة جدولة الديون ، وأن تلتزم الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قدمته إلى صندوق النقد الدولي عبر خطاب النوايا ، فضلاً عن اشتراط الحصول على تسهيلات عسكرية في مصر لمواجهة تطورات حرب الخليج الأولى⁽¹⁾ . ومع تحفظ مصر على مثل هذه المطالب ، رفض الجانب الأمريكي زيادة مبلغ التحويل النقدي ، رغم تعهد مصر بشراء سلع أمريكية من قيمته ، أيضاً رفضت هيئة المعونة الأمريكية في مصر المساهمة في أية مشروعات ترى أن مداها الزمنى طويل ، بغض النظر عن كونها الأكثر فائدة لجهود التنمية في مصر⁽²⁾ ، ولم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية لمصر تغيراً ملحوظاً في اعتمادات عام 1988 عن العام السابق ، وذلك رغم استمرارية تخفيض هذه الاعتمادات وبرنامج المساعدات ككل بسبب العجز في الميزانية الأمريكية ، أيضاً استمرت الإدارة الأمريكية على موقفها الرافض لمطلب مصر بزيادة الجزء النقدي من المعونة⁽³⁾ .

وعلى جانب آخر ، أثار السلوك الأمريكي تجاه طلب مصر الحصول على قرض من البنك الأفريقي للتنمية لتمويل محطة كهرباء القاهرة ، استياءً واسعاً لدى الحكومة المصرية ، حيث اعترض المندوب الأمريكي في البنك على هذا الطلب ، وشرط الموافقة عليه بزيادة سعر الكهرباء في مصر ،

(1) المرجع السابق ، ص 402 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 666 .

(3) د/بطرس غالى . منجزات الدبلوماسية المصرية عام 1988 . مرجع سابق ، ص 50 .

وهو نفس الشرط الذى تعثرت بسببه المفاوضات حول ذلك مع البنك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية⁽¹⁾ .

وبالتالى ، شهد عام 1988 تصاعد حدة النقد للمعونة الأمريكية على كلا الجانبين ، فذهب الجانب المصري إلى التشكيك فيما إذا كانت هذه المعونة تهدف بالفعل إلى دعم الاقتصاد المصري من عدمه ، وذلك بالنظر إلى حجم فوائد الديون الأمريكية التي تدفعها مصر سنوياً ، وضالة المبلغ النقدي في المعونة ، مع عدم قدرة الحكومة على إعادة تخصيص قروض تمويل المشروعات⁽²⁾ . وهو الأمر الذى دفع بعض الاقتصاديين إلى القول ، أن مصر بالفعل تخسر في علاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، حيث أنها تدفع 853 مليون دولار خدمة للديون المستحقة عليها ، في حين تصل المساعدات الأمريكية إلى 820 مليون دولار ، كما أن إجمالي الديون المصرية المستحقة للولايات المتحدة 20 مليار دولار (10.4 اقتصادية + 9.2 عسكرية) ، في حين بلغ إجمالي ما حصلت عليه مصر من مساعدات حتى ذلك الوقت 12.1 مليار دولار ، أي أن الديون تقترب من ضعف المساعدات ، وكلما زادت المعونة بالقطع تزيد هذه الديون⁽³⁾ .

وعلى الجانب الأمريكي ، فإن مستقبل هذه المعونة في ذلك الوقت أيضاً كان مثاراً للنقد انطلاقاً من دعاوى كثيرة ، منها غياب العائد المناسب فضلاً عن الأثر السلبي للمعونة على ميزان المدفوعات الأمريكي⁽⁴⁾ ، ولقد أقدمت الولايات المتحدة في تلك الأثناء ، على تجميد مبلغ التحويل النقدي للمعونة

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 666 .

(2) المرجع السابق ، ص 606 .

(3) د/ محمود وهبة . "من المعونة إلى الديون .. المساعدات الأمريكية لمصر" . محاضرة يعرضها/ حمدي فؤاد ، الأهرام الاقتصادي ، عدد 1021 ، (8 أغسطس 1988) ، ص 8 .

أيضاً : د/ زينب عبد العظيم محمد . صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية - جوانب سياسية . مرجع سابق ، ص 144 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 607 .

لعامي 88 و 1989 (230 مليون دولار) مشترطة للإفراج عن هذا المبلغ ، توقيع مصر لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، ثم أكد مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حينذاك - وليم فولد - أن الوكالة لن تسمح بصرف أية أموال لمصر ما لم تلتزم الحكومة المصرية بالمبادئ الاقتصادية التي وضعها الصندوق⁽¹⁾ ، مما شكل سابقة علنية جديدة للتنسيق بين الإدارة الأمريكية ومؤسسات التمويل الدولية ، بهدف ممارسة أقصى ضغوط على مصر لقبول كل شروط صندوق النقد وبأقصى سرعة ممكنة⁽²⁾ .

ولقد اقتصر رد الفعل المصري تجاه هذا التجميد ، على مجرد إظهار الرغبة في أن يتفهم الجانب الأمريكي خطوات الإصلاح التي تقوم بها مصر وفقاً لطبيعة وقدرة المجتمع المصري .

ويرى عدد من الباحثين أن الهدف الأمريكي من وراء هذا التصرف لم يكن هذا المبلغ الصغير في حد ذاته ، وإنما كان إحباط المحاولات المصرية الرامية إلى زيادة المرونة المتاحة في استخدام مبالغ المعونة⁽³⁾ .

ومن ثم يلاحظ ، أن الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت اتخذت خطأ صعباً في مواجهة مصر متجاهلة مدى الحاجة إلى إصلاح الاقتصاد المصري وتكشف الميزانية ، وممارسة هذا الخط من قبل الإدارة الأمريكية لم يترك لمصر خياراً ، إلا أنه يبدو أن الهدف من وراء ذلك كان دفع مصر إلى إعادة تخصيص مواردها من القطاع العسكري إلى القطاع المدني إنقاذاً للموقف⁽⁴⁾ .

(1) د/زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 83 .

(2) د/زينب عبد العظيم محمد . صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية - جوانب سياسية . مرجع سابق ، ص 145 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، ص 580 .

(4) Robert Springborg . Op. Cit. , P 84 .

ومن ثم ، شكلت المعونة الأمريكية في ذلك الوقت أداة للضغط لقبول شروط صندوق النقد الدولي القاسية ، بما يحمل معه حدوث تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية حال الاستجابة الكاملة ، تهدد استقرار النظام ، وذلك انطلاقاً من دعوى زيادة قدرة الاقتصاد المصري على الاعتماد على الذات⁽¹⁾ . وذلك في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد المصري يعاني من عجز في ميزان المدفوعات بلغ 49.97 مليار دولار مع نهاية عام 1988 (6.5 مليار ديون قصيرة الأجل + 42.1 مليار ديون طويلة الأجل مضمونة من قبل الحكومة + 1.1 مليار دولار ديون خاصة غير مضمونة)⁽²⁾ .

وقد تخلفت مصر عن دفع ديونها منذ يوليو 1988 ، ومن ثم بلغت المتأخرات مع بداية عام 1990 خمسة مليارات دولار ، ووصل العجز في الحساب الجاري 16.8% ، ووصل العجز في الموازنة إلى 13.4 مليار دولار عام 1989 ، ولتغطية هذه الفجوة لجأت الحكومة المصرية إلى طبع النقود بصورة متزايدة ، مما زاد من نسبة التضخم لتصل إلى 31.2% عام 1989⁽³⁾ . وانطلاقاً من الإحساس بوطأة وخطورة كل ذلك ، شهدت بدايات عام 1990 ، اتصالات وجهود مصرية مكثفة مع الإدارة الأمريكية ، بدأت بسفر وزير الخارجية في يناير على رأس وفد رفيع المستوى لبحث ملف القضايا الاقتصادية ، ومطالبة الجانب الأمريكي بالآتي :

- 1- تثبيت حجم المساعدات لمصر بعد ظهور اتجاه لتخفيضها .
- 2- إقناع الإدارة بالتدخل لإلغاء قرار الكونجرس بتجميد المعونة النقدية .
- 3- إقناع الإدارة بالضغط على صندوق النقد الدولي لتخفيض شروطه لبدء جولة جديدة من المفاوضات مع مصر .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 607 .

(2) Dina Haseeb & Malak Rouchdy . Op. Cit. , P 75 .

(3) Robert Springborg . Op. Cit. , PP 92-93 .

إلا أن تلك الزيارة لم تسفر عن نتائج ملموسة ، مع استمرار الولايات المتحدة لرفضها إلغاء قرار التجديد⁽¹⁾ ، مع ملاحظة أنه في هذه الآونة تعالت الصيحات داخل الكونجرس مطالبة بتخفيض المعونة لمصر ، حيث قدم السيناتور روبرت دول (الجمهوري) اقتراحاً بتخفيض المساعدات لكل من مصر وإسرائيل 5% ، وذلك بهدف مساعدة الديمقراطيات البازغة الجديدة في أوروبا الشرقية ، إلا أن اقتراحه هذا قوبل بالتجاهل من قبل الكونجرس بفضل جهود الإدارة الأمريكية دعماً لمصالحها السياسية⁽²⁾ .

وفيما بعد وفي يونيو 1990 ، زار مصر رئيس هيئة التنمية الدولية الأمريكية ، وأعلن حينئذ قرار الإفراج عن نصف المعونة النقدية المجمدة (115 مليون دولار) ، مع تأكيده على استمرارية المعونة الكلية لمصر دون تخفيض⁽³⁾ . وبالفعل تم اقرار قانون المساعدات الخارجية لعام 1991/90 ، والذي حافظ على نفس مستوى المعونة لمصر ، ثم جرت في شهر نوفمبر مناورات "النجم الساطع" بين القوات الأمريكية والقوات المسلحة المصرية⁽⁴⁾ ، مما يعد مؤشراً قوياً على أن إجراء مثل هذه المناورات كان أحد بنود المفاوضات بين الجانبين في هذا الشأن .

وقبيل حدوث أزمة الخليج الثانية ، كانت مصر اقتصادياً في حالة سيئة للغاية مالياً ونقدياً ، ما دفع أحد الاقتصاديين الأمريكيين إلى الإسراف في القول بأن مصر كانت تتسول المجتمع الدولي من أجل الحصول على موارد أو مصادر أكثر تساعد على سداد أعباء خدمة ديونها⁽⁵⁾ .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 498 .

(2) Denis Sullivan . "American Aid To Egypt, 1975-96 : Peace Without Development". Op. Cit. , P 36 .

(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 498 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1989 ، ص 580 .

(5) Robert Zimmerman . Op. Cit. , P 104 .

ومما جعل الأمر أكثر سوءاً ، أن خسائر مصر بسبب الأزمة قدرت بأكثر من 27 مليار دولار ، بسبب انهيار تحويلات العمال المصريين بالخليج (عودة ما يقرب من 400 ألف منهم)، ودخل السياحة وإيرادات قناة السويس وغيرها⁽¹⁾. وبفضل الموقف المصري المتحالف مع الولايات المتحدة أثناء الأزمة ، قامت الولايات المتحدة - كما سبق - بإلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر، والتي كانت ترفض من قبل مجرد تخفيضها أو تخفيض الفائدة عليها⁽²⁾ ، كما دعت الدول الدائنة الأخرى لمصر إلى اجتماع باريس كي تحذو حذوها ، كما زادت من حجم مساعداتها لمصر فارتفعت من 815 مليون دولار عام 1989 ، إلى 898 مليون دولار عام 1990 بزيادة 10% لتعويض مصر عن خسائرها بسبب الأزمة⁽³⁾ ، أيضاً أفرجت الولايات المتحدة في سبتمبر 1990 عن 163 مليون دولار كانت مجمدة من قبل ، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات⁽⁴⁾ .

جدول رقم (2-2)

حجم المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر 1993-88 بالمليون دولار^(*)

البيان	العام	88	89	90	91	92	1993
صادرات سلعية بالضمان	198	350	200	125	40	115	
صادرات زراعية متنوعة	171	170	203	165	150	-	
منح اقتصادية	705	930	898	781	892	747	
الإجمالي	1074	1450	1301	1071	1082	862	

(1) Dina Haseeb & Malak Rouchdy . Op. Cit., P 75 .

(2) د/ زينب عبد العظيم محمد . صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية - جوانب سياسية . مرجع سابق ، ص 146 .

(3) د/ منال متولى . مرجع سابق ، ص 101، 100 .

(4) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 . ص 499 .

(*) Source : EIN Country Profile - Egypt (1994/1995) , P 46,69 .

جدول رقم (2-3)

نصيب قطاعات الاقتصاد المصري من المعونة الاقتصادية الأمريكية

1992-88(%)(**)

البيان العام	البنية الأساسية	الزراعة	الصناعة	التنمية الاجتماعية (تعليم - صحة - إسكان - بيئة)
1988	8.6	2.3	3.5	5.4
1989	16.5	5.6	0.73	3.02
1990	25.5	11.7	1.02	6.08
1991	20.8	12.1	0.78	7.14
1992	20.1	7.5	4.09	9.1

كما قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بزيادة التحويلات النقدية لمصر خلال عام 1992 من 115 مليون دولار إلى 200 مليون دولار ، مع الإشارة إلى إمكانية تكرار تلك الزيادة مستقبلاً في برنامج العام التالي ، مما شكل مؤشراً إيجابياً على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين⁽¹⁾. ومن ثم ، فإن ما حدث على مدار هذه الفترة ، يؤكد من منظور البعض الدلالة السياسية القوية والواضحة للمعونات الأمريكية لمصر⁽²⁾. كما أكدت الإدارة الأمريكية فيما بعد ، على الجوانب السياسية لهذه المساعدات بعد تولي الرئيس كلينتون السلطة 1992 ، حيث أصدر توجيهاته للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، بضرورة جعل المعونات الأمريكية تحقق

(**) مصدر بيانات الجدول : الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، بيانات غير منشورة .

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1992 ، ص 412 .

(2) د/ منال متولى . مرجع سابق ، ص 100 .

عددًا من الأهداف منها : دعم المنظمات غير الحكومية ، واحترام حقوق الإنسان ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحماية البيئة ، ومكافحة المخدرات⁽¹⁾ ، مما شكل تدخلاً في جوانب سياسية عديدة في المجتمعات المتلقية لهذه المعونات ومن بينها مصر .

* ومن خلال استعراض الجدول السابق (2-2) ، يلاحظ أن المساعدات الأمريكية لمصر لم تنخفض إلى حد كبير أو بدرجة ملحوظة حتى نهاية الفترة 1993 ، رغم استمرارية بروز الأصوات المطالبة بإجراء مثل هذا التخفيض على مدار الفترة ، والتي أصبح تقليدياً ارتفاعها كلما حدث اختلاف بين الجانبين ، أو حدثت أزمة أو خلاف في العلاقات المصرية الإسرائيلية⁽²⁾ . ومن ثم ، استمر تدفق المساعدات الأمريكية لمصر ، والتي أصبحت على مر السنين معياراً لاستمرارية العلاقات بين البلدين بأوضاعها الخاصة .

2 . التبادل التجاري والاستثمارات الأمريكية في مصر 1993-87 :

خلال هذه الفترة مثلت الولايات المتحدة الشريك التجاري المنفرد الأول لمصر ، والثاني من حيث الأهمية بعد الجماعة الأوروبية كوحدة ، حيث تمد الولايات المتحدة مصر بما يتجاوز 17.7% من إجمالي وارداتها التجارية ، في الوقت الذي تستقبل فيه 12.4% من إجمالي الصادرات التجارية المصرية ، مع أن مصر تستقبل فقط 0.45% من إجمالي صادرات الولايات المتحدة ، فإن الواردات المصرية من الولايات المتحدة تعادل تقريباً خمس مرات حجم الصادرات⁽³⁾ .

(1) د/ مصطفى كامل السيد . "الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية" . في : د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) ، مرجع سابق ، ص 26 .

(2) سفير/ صلاح يسيوني . "مثلث العلاقات المصرية الأمريكية الإسرائيلية" . أوراق الشرق الأوسط ، عدد 14 ، (أبريل- يوليو 1995) ، ص 15 .

(3) www.amcham.org.eg . "Egypt - U.S. Trade" .

ومن ثم ، فالتجارة البينية بين البلدين تشكل أهمية خاصة لكليهما ، فمن المنظور المصري تتمثل هذه الأهمية في زاويتين :

الأولى : تأثير زيادة الصادرات المصرية على توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، فضلاً عما توفره حرية حركة التجارة من زيادة في معدلات التشغيل وفرص العمل .

والثانية : المساهمة في فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات المصرية⁽¹⁾ . ومن المنظور الأمريكي ، حرصت الولايات المتحدة على فتح الأسواق المصرية أمام منتجاتها ، وتهيئة أفضل مناخ لاستثماراتها في مصر ، وذلك للانطلاق نحو التصدير للدول العربية والأفريقية وأيضاً الأوروبية ، وذلك بقدرة تنافسية كبيرة مستمدة من التكنولوجيا الأمريكية ، مع العمالة المصرية منخفضة الأجر ، فضلاً عن موقع مصر في قلب أسواق هذه الدول⁽²⁾ .

وانطلاقاً من رؤى الجانبين تلك ، ظلت العلاقات التجارية خلال هذه الفترة من المحاور النشطة على صعيد العلاقات الثنائية ، وحاولت مصر عبر هذه العلاقة الحصول على تجارة عادلة مع الولايات المتحدة ، نظراً لوصول حجم العجز التجاري المصري معها إلى مبلغ ضخم ومتزايد ، ولم يعد متصوراً استمراريته ، في الوقت الذي استمرت فيه الحواجز الحمائية الكمية التي تعوق تدفق الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية ، كالملابس الجاهزة والمنسوجات⁽³⁾ .

(1) حنان البيلي . "الشراكة المصرية الأمريكية" . السياسة الدولية ، عدد 124 ، (أبريل 1996) ، ص 196 .

(2) د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 69 .

(3) المرجع السابق ، ص 70 .

جدول رقم (2-4)

حركة التجارة والميزان التجاري بين البلدين 88-1993 بالمليون دولار(*)

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	البيان العام
2083 -	2326	243	1988
2362 -	2610	248	1989
1814 -	2249	435	1990
2497 -	2721	224	1991
2621 -	3087	466	1992
2119 -	2763	644	1993
13496 -	15756	2260	الإجمالي

واستمر وضع التجارة بين البلدين على هذه الوتيرة حتى عام 1990 ، حيث زادت حركة التجارة بينهما إلى 4.1 مليار ، كما زاد نصيب السوق الأمريكي من الصادرات المصرية بصفة عامة إلى 8.6% ، وشكلت السلع البترولية والمنسوجات أهم هذه الصادرات بنسب 38% و 43% على التوالي⁽¹⁾ .

وخلال هذا العام ، جاءت معظم الواردات المصرية من الدول الصناعية الكبرى - والتي تستحوذ على 70% من هذه الواردات - وجاء نصيب الولايات المتحدة منها حوالى 15.4%⁽²⁾ ، حيث شكلت السلع الغذائية والآلات وقطع الغيار أهم الواردات المصرية من الولايات المتحدة بنسب 30% و 60% على التوالي⁽³⁾ .

(*) مصدر بيانات الجدول (يتصرف) : Direction of Trade Statistic Year Book , 1995 .

(1) أحمد خليل الضبع . "التعاون الاقتصادي : واقع وأفاقه ومستقبله" . السياسة الدولية ، عدد 134 ، (أكتوبر 1998) ، ص 156، 157 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 ، ص 534 .

(3) أحمد خليل الضبع . مرجع سابق ، ص 157 .

وفى هذا الإطار ، يؤكد البعض أن برنامج المعونة الأمريكية لمصر ، هو السبب الرئيس الذى أدى إلى زيادة الصادرات الأمريكية لمصر فى هذه الأثناء ، والتي زادت من 2.1 مليار دولار عام 1990 ، لتصل إلى 3.1 مليار عام 1992 ، حيث ساهم برنامج الاستيراد السلي (الذى يمثل 28% من إجمالي المعونة لمصر) ، على قيام حوالى 750 شركة مصرية باستيراد أكثر من ألف سلعة من الولايات المتحدة من حوالى 1400 مصنع ومنتج أمريكي ، وبذلك أصبحت مصر المستورد رقم 26 من الولايات المتحدة ، كما أصبحت بالفعل بوابة الصادرات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا⁽¹⁾ ، ورغم أن السوق الأمريكية قد استوعبت حوالى 12.9% من الصادرات المصرية عام 1993 ، إلا أن نسبة الصادرات الأمريكية لمصر كانت أعلى ، حيث بلغت 21.4%⁽²⁾ .

وعلى ضوء ذلك ، وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2-4) ، يلاحظ أن هناك عجزاً مزمناً في الميزان التجاري بين البلدين ، في صالح الولايات المتحدة⁽³⁾ ، وصل هذا العجز عام 1993 إلى 2.1 مليار دولار⁽⁴⁾ ، كما أن إجمالي هذا العجز على مدار الفترة 1993-88 بلغ ثلاثة عشرة ملياراً و496 مليون دولار ، وهو رقم يدفع إلى القلق ، إلا أن بعض الرسميين المصريين قد أكدوا على أن كبر حجم هذا العجز لا يجب أن يكون مبعثاً للقلق نظراً لأن أرقام الواردات من الولايات المتحدة تتضمن ما يتم توريده في إطار برنامج

(1) السفيرة/ سلامة شاكر . "جوانب العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر" . في : د/ أحمد الرشدي (تحرير) . مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد . مرجع سابق ، ص 51 .
- أيضاً: حديث المهندس/ رمزي رشدي : نائب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بمصر . في : أفكار الخردلى . "استفادة أمريكا من المعونة لا تقل عن استفادة مصر" . الأهرام ، 1993/5/6 ، ص 5 .

(2) أحمد السيد النجار . "الشراكة مع أوروبا أم العرب: خيار مصر الاستراتيجي" . الأهرام ، 1995/12/18 ، ص 19 .

(3) د/ إبراهيم عاصم . "توقف المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر: والبدايل المتاحة" . في : د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مرجع سابق ، ص 249 .

(4) www.Puc-rio.br/hpnew2/servicos/...cerias/untpdc/etosite . Op. Cit. , P 1.

المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، وهي منح لا يتم سدادها⁽¹⁾ .
 إلا أن هذا الرأي كان محلاً للنقد ، نظراً لأن ثلث الواردات المصرية من الولايات المتحدة فقط يكون في إطار برنامج المعونة ، في حين أن الجزء الباقي يشكل استيراداً مباشراً⁽²⁾ ، فضلاً عن أنه ليست كل المساعدات الأمريكية منح لا يتم سدادها ، فهناك جانب منح والآخر قروض .
 وإجمالاً يلاحظ ، أن وضع التجارة مع الولايات المتحدة يحمل قدراً من التناقض ، نظراً لأن السوق الأمريكي هو سوق هام للمنتجات المصرية ، حيث وصل الوزن النسبي لها حوالى 11% من إجمالي الصادرات السلعية ، إلا أن هذا السوق يحتاج إلى التعامل معها بتركيز أكبر ، لأنها سوق تنطوي على احتمالات تصديرية كبيرة للسلع التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ، ويكفى الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة قد استوردت بـ 33 مليار دولار عام 1992 ، حوالى 25% من إجمالي الواردات العالمية من الملابس الجاهزة⁽³⁾ .
 وعلى أية حال ، فإنه يمكن بلورة الوضع العام للعلاقات التجارية بين البلدين خلال الفترة 1993-87 ، في الآتي :

- 1 - هناك عجز ميزان تجارى مزمن ومتزايد في غير صالح مصر .
- 2 - احتلت مصر المركز رقم 60 في قائمة الدول المصدرة للولايات المتحدة ، والمركز رقم 26 في قائمة الدول المستوردة منها .
- 3 - نصيب الصادرات المصرية حوالى 3 في الألف من قيمة الواردات للسوق الأمريكي .

(1) من حديث الوزير المفوض/ علاء شلبي - رئيس المكتب التجاري والاقتصادي في واشنطن . في : عصام رفعت . مرجع سابق ، ص 17 .

(2) من حديث المهندس/ رمزي رشدي - نائب رئيس الغرفة التجارية الأمريكية بمصر . في : أفكار الخردلى . مرجع سابق ، ص 5 .

(3) د/ عبد المطلب عبد الحميد . "استراتيجية تنمية الصادرات المصرية في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي" . في : إدارة الاستثمار والتصدير : أهم تحديات القرن القادم . أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث ، أكتوبر 1996 ، ص 175 .

4 - تعتبر مصر إحدى أكبر تسع دول مستوردة للسلع الغذائية الأمريكية .
5 - تعتبر مصر إحدى أكبر ثلاث دول مستوردة للقمح الأمريكي بعد الصين وروسيا .

6 - ما يقرب من نصف واردات مصر من الولايات المتحدة كان عن طريق برنامج المعونة لمصر .

7- تخلق الصادرات الأمريكية لمصر ما يقرب من 40 ألف فرصة عمل داخل الولايات المتحدة ، وفقاً للتصور الأمريكي في هذا الشأن⁽¹⁾ .

وقد يرى البعض ، أن مصر كانت مضطرة في كل الأحوال إلى استيراد السلع التي استوردتها من الولايات المتحدة خلال هذه الفترة ، وقد يكون هذا حقيقة ، نظراً لأن جانباً كبيراً وهاماً من الاستيراد المصري لم يتم بسبب القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية ، وإنما تم بسبب ارتباط جانب من هذه الواردات بالمساعدات الأمريكية لمصر ، رغم أنه كان بالإمكان استيراد نفس هذه الواردات من دول أوروبا أو الشرق الأقصى أو اليابان بأسعار أقل كثيراً عن مثيلاتها الأمريكية⁽²⁾ .

وخلاصة القول ، أنه يلاحظ على مدار الفترة 87-1993 ، فإن حركة التجارة البينية بين مصر والولايات المتحدة، كانت في غالبيتها في غير صالح مصر من زوايا عديدة، كما أن اعتماد الولايات المتحدة على مصر بالنسبة لواردها كان اعتماداً ضعيفاً للغاية ، فلم تلبى مصر إلا قدرأ ضئيلاً جداً من احتياجات السوق الأمريكي ، ولم تمثل صادراتها للولايات المتحدة أهمية متكافئة لواردات مصر

(1) أحمد خليل الضبع . مرجع سابق ، ص 157 . أيضاً: حنان الببلي . مرجع سابق ، ص 196 .

(2) إبراهيم نافع . "بعيداً عن حديث المن .. كشف الحساب الحقيقي للعلاقات المصرية - الأمريكية" ، الأهرام ، 2000/8/11 ، ص 3 .

أيضاً : د/ محمود وهبة . مرجع سابق ، ص 9 .

منها . أي أن الاعتماد المتبادل بين البلدين في مجال التجارة، كان اعتماداً غير متكافئ ، لم تمتلك مصر من خلاله أية قدرة للضغط أو السيطرة على الاقتصاد الأمريكي ، في حين منح الولايات المتحدة فرصة كبيرة للضغط على مصر⁽¹⁾ .

أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأمريكية في مصر 87-1993 :

فلقد أظهرت الحكومة المصرية منذ بداية الفترة اهتماماً بالغاً بزيادة هذه الاستثمارات ، حيث التقى الرئيس مبارك أثناء زيارته لواشنطن أوائل 1988 ، برجال الأعمال الأمريكيين وحثهم على الاستثمار في مصر ، موضحاً لهم أن الشركات الأمريكية التي قامت بالاستثمار في مصر قد تمتعت بنسب عالية من الأرباح ، وأن 5.5 مليار دولار أنفقها رأس المال الأمريكي في صناعة البترول في مصر 81-1987 ، قد تم استردادها وتوجت باكتشافات رائعة ، كذلك الأمر بالنسبة للمستثمرين في مجالات الصناعة الأخرى ، كما أكد لهم أن الظروف المتاحة للاستثمار في مصر تعتبر من أفضل الظروف في العالم، نظراً لضخامة الحوافز وانخفاض الرسوم الجمركية، ورخص الأيدي العاملة الماهرة، وحرية انتقال رأس المال داخل وخارج مصر بسعر أسواق الصرف ، مع اكتمال إنشاء البنية الأساسية ، فضلاً عن كون مصر أكبر سوق في الشرق الأوسط⁽²⁾ .

كما التقى الرئيس مرات عديدة بأعضاء الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة ، وأوضح لهم مراراً اهتمام مصر الكبير بجذب الاستثمارات الأمريكية ، كما حرصت مصر عبر اتصالاتها المستمرة مع الإدارة الأمريكية ، على الحصول على ضمان حكومي أمريكي بتدفق الاستثمارات الأمريكية لمصر ، مع إزالة

(1) حول ذلك أنظر: د/ زينب عبد العظيم محمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 67 .

(2) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 666، 667 .

القيود على عملية نقل التكنولوجيا إليها⁽¹⁾ ، إلا أنه رغم كل هذه الجهود فإن حجم تلك الاستثمارات ظل محدوداً ، وتركز في قطاع البترول بالدرجة الأولى⁽²⁾ ، حيث أوضح تقرير نشر عام 1988 ارتفاع هذه الاستثمارات إلى 1560 مليون دولار ، وتركز معظمها (1300 مليون دولار) في مجال البترول ، بينما لم تتجاوز في المجالات الإنتاجية والخدمات 255 مليون دولار⁽³⁾ .

ويلاحظ ، أن هذه الاستثمارات كانت في تناقص مستمر ، حيث مثلت 15.8% عام 1988 انخفضت إلى 13.9% عام 1989 ، ثم 11.1% عام 1990 ، حيث هبطت من 1465 مليون دولار في ذلك العام إلى 1236 مليون دولار عام 1991 ، ثم إلى 922 مليون دولار عام 1992 ، مما يؤكد عزوف المستثمر الأمريكي عن الاستثمار في مصر ، على ضوء دراسته للفائدة والربحية وطبيعة السوق والمشكلات المحتملة التي ستواجه استثماراته⁽⁴⁾ .

وانطلاقاً من إدراك ذلك ودراسة الأمر على مدار سنوات ، فقد أعادت الحكومة المصرية النظر في كل قوانين الاستثمار ، في محاولة منها لتلافي المعوقات تشجيعاً للمستثمرين ، ومن ثم عملت على توحيد قوانين الاستثمار جميعاً في قانون واحد ، عرف بـ "قانون الاستثمار الموحد 1990" ، والذي

(1) د/ زينب عبد العظيم حمد . "العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية وانعكاساتها على سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة" . مرجع سابق ، ص 70 .
(2) أحمد السيد النجار . مرجع سابق ، ص 19 .
(3) التقرير الاستراتيجي العربي 1988 ، ص 667 .

(4) د/ عبد المطلب عبد الحميد . "مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر" . في : د/ حمدى عبد العظيم (تحرير) . الهندسة الضريبية لتشجيع الاستثمار والخصخصة . أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز البحوث ، سلسلة إصدارات البحوث الإدارية (2) ، الجزء الثاني ، 1999 ، ص 169 . وللمزيد أنظر :

- Khaled El-Beblawy . Direct Foreign Investment In Developing Economies - A Case Study From Egypt . Master Thesis , AUC. Dept. of Economics & Political Science , May 1991 , PP 87-90 .

ينظم هذا النشاط من الألف إلى الياء ، كما استمرت في عمليات التطوير في هذا الشأن ، مع إصدار التعليمات المشددة لكل أجهزة الدولة بضرورة العمل على تذليل أية عقبات أمام أي مستثمر مصرياً كان أم عربياً أم أجنبياً⁽¹⁾ . إلا أنه رغم كل الجهود التي بذلت وتبذل لتشجيع الاستثمار وتحسين مناخه ، فإن حوافز هذا الاستثمار لازالت - من منظور الكثير من المستثمرين - أقل من دول كثيرة مجاورة لمصر مثل قبرص . ولقد انعكس هذا كنتيجة ، بصورة أكثر وضوحاً مع نهاية الفترة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي شكل نسبة ضئيلة بلغت 4 % فقط من جملة الاستثمارات الخاصة ، بما يزيد قليلاً عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993⁽²⁾ ، ورغم أن إحصائيات وزارة التجارة الأمريكية تشير إلى أن مصر تحتل المرتبة الثانية في قائمة الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بعد إسرائيل ، إلا أن الإدارة الأمريكية قد أرجعت ضعف هذه الاستثمارات في مصر إلى مجموعة من العقبات والمشكلات ، التي حددتها في الآتي :

- 1 - عدم قيام مصر بالتصديق على اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات ، والموقعة مع الولايات المتحدة عام 1982 .
- 2 - عدم توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية ، حيث يحتاج القانون الحالي إلى بعض التعديلات لاسيما في مجال براءات الاختراع .
- 3 - عدم إجراء تعديل في عدد من القوانين الاقتصادية المصرية المعوقة لذلك ، مثل :

(1) الهيئة العامة للاستعلامات . مشاكل وحلول اقتصادية منذ ثورة يوليو 1952 حتى 1991 . القاهرة ، يوليو 1991 ، ص 16 .

(2) د/ عبد المطلب عبد الحميد . "استراتيجية تنمية الصادرات المصرية في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي" . مرجع سابق ، ص 178 .

- قانون البنوك : وذلك للسماح لفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر بتملك نسبة الأغلبية في أسهم البنوك المشتركة .

- قانون المناقصات رقم 9 ، والذي يسبب عند تطبيقه الكثير من المشكلات ، مما يستلزم تعديله ليسهل من عمل الشركات المصرية الأجنبية العاملة في مصر .

- قوانين الشركات ، والتي يجب تعديلها وتوحيدها جميعاً في قانون موحد يسهل تدفق ودخول الشركات الأجنبية إلى مصر⁽¹⁾ .

* وإجمالاً وعلى مدار الفترة ، يلاحظ استمرارية انخفاض حجم الاستثمارات الأمريكية في مصر عاماً بعد عام كلما اقتربنا من نهاية الفترة ، والذي يمكن أرجاعه من المنظور المصري إلى عدد من الأسباب ، منها :

1 - اختلاف توجهات السياسة الخارجية المصرية عن التوجهات والمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، خاصة في أعقاب أزمة الخليج وتداعياتها .

2 - موجة الإرهاب والتي تزايدت في مصر وبقوة في عام 1990 ، واستخدمتها عدة دوائر خارجية معادية لمصر لإظهار الأمر بكونه عدم استقرار شامل للمجتمع المصري ، وبذلك تم عمل إرهاب من نوع آخر لرأس المال الخارجي من الولوج إلى مصر .

3 - هذا إلى جانب استمرارية بعض القوانين والإجراءات البيروقراطية المعوقة لحركة الاستثمارات الأجنبية في مصر من منظور البعض وحتى نهاية هذه الفترة .

(1) حنان البيلي . مرجع سابق ، ص 194 .

المبحث الثالث

تحليل نقدي للعلاقات المصرية - الأمريكية 1993-87

شهدت هذه الفترة كالمرحلة السابقة لها ، عوامل للاستمرارية وأخرى للتغير فيما يتعلق بالعلاقات المصرية - الأمريكية ، فمع استمرارية منحى التعاون والتنسيق بين البلدين في الصعود في المجالات السياسية والعسكرية وأيضاً الاقتصادية ، والذي ظهر بأعلى درجاته في أعقاب اندلاع أزمة الخليج 1990 ، إلا أن الفترة حملت معها كذلك العديد من جوانب الخلاف والاختلاف في وجهات النظر وفي التوجهات السياسية بشأن العديد من القضايا ، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو على صعيد قضايا المنطقة الرئيسية ، إلا أن الإحساس المشترك لكلا الطرفين بحيوية واستراتيجية تعاونهما المشترك ، والمثمر لهما معاً ، كان دافعاً ومحركاً قوياً لاحتواء أي خلاف أو سوء فهم قبل أن يتطور وينمو ليهدد العلاقة أو يحد من فعالية مثل هذا التعاون ، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال رؤية تحليلية للجوانب الأساسية للعلاقات ، كالآتي:

1. في المجال السياسي والعسكري :

منذ بداية هذه الفترة وحتى قيام أزمة الخليج الثانية تميزت العلاقات المصرية - الأمريكية بقدر كبير من التعاون والتنسيق في السياسات على صعيد العلاقات الثنائية سياسياً وعسكرياً ، وأيضاً على صعيد تسوية الصراع العربي الإسرائيلي .

إلا أنه كان هناك العديد من المشكلات والأزمات - كما سبق - والتي اعترضت مسار هذا التعاون وفرضت عليه حدوداً بل يمكن القول قيوداً ، مثل أزمة تهريب المواد العسكرية الكربونية 1988 ، ومشكلة حساسية التسهيلات

العسكرية التي يرغب الأمريكيون في الحصول عليها في مصر، وإجمالاً مسألة ضبط وتنظيم الوجود العسكري الأمريكي بمصر، مشكلة الديون العسكرية حتى 1990، مشكلة عدم استيعاب أموال المعونة الأمريكية وبطء التنفيذ فيها وعدم المرونة في تخصيص الأموال، مشكلة أسعار المعدات العسكرية الأمريكية التي تشتريها مصر وبطء تسليمها ، ومشكلة القيود المفروضة على تصدير مصر للسلاح الأمريكي الذي تقوم بصناعته لأطراف ثالثة .

ومن ثم ، فإن هذه المشكلات قد وضعت سقفاً على نمو التعاون بين البلدين خلال هذه الفترة ، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تربط فيما بين علاقاتها التعاونية مع مصر وبين المسار العام للصراع العربي - الإسرائيلي ، لاسيما وضعية العلاقات المصرية الإسرائيلية ، مع عدم الاستعداد لفك الارتباط بين الأمرين ، والنظر إلى العلاقات مع مصر من منظور مستقل ، وهو ما سعت مصر جاهدة وعلى مدار سنوات طويلة لإيجازه دون جدوى⁽¹⁾ .

واستمرت العلاقات الثنائية تسير وفق هذه الوتيرة ، إلى أن اندلعت أزمة الخليج الثانية ، والتي كانت - كما سبق شرحه - بمثابة نقطة تحول جوهريّة في مجال العلاقات المصرية - الأمريكية ، حتى أن البعض وصف تلك المرحلة بأنها مرحلة شبه التحالف بين الجانبين ، حيث شهدت أعلى درجات التعاون المشترك سياسياً واستراتيجياً ، والتقت فيها المصالح المصرية والأمريكية وسارت في ذات الاتجاه⁽²⁾ .

ووقفت مصر خلال الأزمة موقفاً وصفه البعض بكونه منحازاً للسياسة

(1) د/ مصطفى علوي . "مصر والقوتان العظميان في التسعينات" . مرجع سابق ، ص 77 .

(2) د/ حسن بكر . مرجع سابق ، ص 117 .

حيث عملت على حشد التأييد العربي لصالح قوات التحالف الدولي ضد العراق ، وشاركت في الحرب البرية لتحرير الكويت وإخراج العراقيين . ما جعل الرئيس الأمريكي وإدارته يقدمون على خطوة غير مسبوقة ، تمثلت في إعفاء مصر من كامل ديونها العسكرية المستحقة للولايات المتحدة 7.1 مليار دولار ، وذلك كمكافأة لها على دورها المساند والمؤيد للسياسة الأمريكية خلال تلك الأزمة⁽¹⁾ .

ورغم الانتقادات العديدة والحادة التي وجهت إلى الدور المصري أثناء الأزمة والحرب ، من قبل الكثير من المحللين السياسيين والمثقفين المصريين - والتي سيتم التعرض لها تفصيلاً في سياق الفصل الرابع - إلا أنه بنظرة تحليلية إجمالية لهذا الدور ، يلاحظ أن الموقف المصري قد ساهم في تشكيله إلى جانب الاعتبارات الخاصة بالمصالح القومية المصرية ، إدراك مصر لوضع الولايات المتحدة المسيطر دولياً في ظل النظام الدولي الراهن ، ووضعية الاعتماد الاقتصادي المصري القوى على الولايات المتحدة ، إلى جانب الرغبة المصرية القديمة والممتدة منذ عام 1983 ، للتخلص من عبء الديون العسكرية الأمريكية المستحقة على مصر ، مما هيأ مناخاً صالحاً كي تمارس الولايات المتحدة ضغوطها وسياساتها التساومية قبل مصر ، مستخدمة كافة الأدوات والوسائل بما في ذلك المعونات والمساعدات ، من أجل الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من توافق وتنسيق مصري مع السياسات والمواقف الأمريكية أثناء الأزمة .

وليس أدل على ذلك ، من أنه كان من بين الشروط الأمريكية لتجديد المعونة لمصر ضمن قانون المساعدات الخارجية لعام 1991/90 ، ضرورة إجراء

(1) عبير محمد عاطف الغندور . مرجع سابق ، ص 100 .

مناورات النجم الساطع ، مما يؤكد على الربط بين المعونة وضرورة التنسيق المصري الأمريكي أمنياً وعسكرياً⁽¹⁾ .

* إلا أن البعض يرى ، أن السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة ، ورغم كل ذلك فقد شهدت قدراً من التحول والتغير ، نعم ظلت الولايات المتحدة تتمتع بثقل كبير في الحسابات الخارجية المصرية ، والذي يرجع إلى الظروف الموضوعية التي جعلت من الولايات المتحدة المصدر الرئيس للمعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر ، إلا أنه كان هناك تنوعاً في درجة الاعتماد ، ومحاولات واضحة ولموسة لإقامة علاقات متوازنة مع الاتحاد السوفيتي - قبل انهياره - ومع سائر القوى الكبرى الأخرى⁽²⁾ .

فضلاً عن أن تداعيات أزمة وحرب الخليج ذاتها قد كشفت عن درجة كبيرة من الاختلاف بين التصورين المصري والأمريكي ، خاصة بشأن قضية ترتيبات الأمن في المنطقة ، وأيضاً بسبب العديد من القضايا الأخرى مثل : تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، والعراق ، وليبيا ، والسودان وغيرها . إلى جانب قضايا العلاقات الثنائية الكثيرة ، ما عاد بالعلاقات إلى وتيرتها السابقة ، التي تجمع بين التعاون والخلاف بدرجات متفاوتة ، وهو النمط العام للعلاقات على مدار الفترة ككل .

2 . في المجال الاقتصادي :

خلال هذه الفترة استمر بروز قيمة الأهداف الاقتصادية للمساعدات الأمريكية المقدمة لمصر على أكثر من جانب . فمن ناحية ، مثل التحول الجذري في السياسة الاقتصادية المصرية اهتماماً رئيسياً للولايات المتحدة ، مما جعلها

(1) حسين معلوم . "المعونة الأمريكية لمصر .. الواقع والآفاق" . السياسة الدولية ، عدد 130 ، (أكتوبر 1997) ، ص 113 .

(2) د/ سعيد النجار . "مبارك .. والاستمرارية في عالم متغير(1)" . الوفد ، 1991/10/24 ، ص 8 .

تقوم بمنح مصر 115 مليون دولار معونة نقدية سنوية لتشجيع عملية الإصلاح الاقتصادي ، وللمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مصر . وقد دعا نفس هذا الهدف الولايات المتحدة إلى الإقدام على تجميد تلك المعونة عامي 88 و 1989 ، وشرطت لاستئنافها قيام مصر باتخاذ خطوات محددة للإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي والتوقيع على اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، مما يشير إلى اتجاه الولايات المتحدة في ذلك الوقت إلى استخدام المساعدات كوسيلة للعقاب من أجل الحصول على هدف اقتصادي كبير كانت تسعى لتحقيقه .

ومن ناحية أخرى ، استمرت المساعدات الأمريكية لمصر تحمل في طياتها هدفاً أساسياً ، وهو خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والأعمال الاستشارية والنقل والتأمين الخ⁽¹⁾ ، خاصة وأن السلع المستوردة من الولايات المتحدة كان يتم تقديرها في هذه الفترة وفق أسعار السوق الداخلي الأمريكي ، والتي ترتفع بنسب تتراوح بين 40 إلى 60% عن الأسعار العالمية ، وهو ما يعنى وقتئذ انخفاض القيمة الفعلية للمعونة إلى ما يقرب من النصف⁽²⁾ .

أيضاً على مدار هذه الفترة ، كثرت الآراء والانتقادات وأيضاً الشائعات حول الدور الذى تقوم به هيئة المعونة الأمريكية في مصر والفساد الموجود داخلها ، وانفاق الأموال دون داع على مشروعات غير مجدية ، يذهب ربحها في الغالب لصالح الشركات الأمريكية التي تتولى التنفيذ ، حيث أجمعت كل تلك

(1) زينب عبد العظيم محمد . الاقتصاد السياسي لمصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981-1991) . مرجع سابق ، ص 252-253 .

Also - Robert Zimmerman. Op. Cit. , PP 84-85 .

(2) أحمد خليل الضبع . مرجع سابق ، ص 156 .

الآراء على أن مصر لا تستفيد حقيقة بتلك الأموال بصورة كلية⁽¹⁾ .
وحول ذلك يقول تيموثي ميتشل(*) ، إن إجمالي 8.7 مليار دولار أو نسبة 58% من جميع المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر قد أنفقت في الولايات المتحدة مباشرة بدلاً من إنفاقها على مشروعات التنمية في مصر ، فمعظم المساعدة الأمريكية في الواقع يمثل أموالاً مدفوعة للولايات المتحدة من جانب مصر ، أما نسبة الـ 42% الباقية ، فرغم أنها قد خصصت لمشروعات إنمائية داخل مصر ، إلا أن شيئاً من هذه الأموال لم يحول إلى مصر مباشرة ، فالمبالغ كلها حسب المعلومات المتاحة ، قد أنفقت في الولايات المتحدة، أو على المتعهدين الأمريكيين في مصر ، ويتمثل كبار المتلقين لتلك الأموال ، في مؤسسات الصناعة والتشييد والاستثمارات الأمريكية الضخمة مثل شركات جنرال إلكتريك وويستنجهاوس وأفرسيز بيتشل وغيرها⁽²⁾ .
فضلاً عن الكثير من المؤسسات الأمريكية والجامعات ومراكز الأبحاث وجماعات المصالح ، التي هي معتمدة على علاقة المساعدة أكثر من المصريين أنفسهم ، وكثيراً ما عملت تلك الأطراف من خلال ممثليها داخل الكونجرس للضغط على هيئة المعونة الأمريكية كي تتبنى مشروعاتها الخاصة في مصر في إطار برنامج المعونة⁽³⁾ .
ومن ثم ، وجدت مصر نفسها - رغم كل الآمال والتطلعات المرتبطة بهذه المساعدات - في وضع من يساعد الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وليس العكس⁽⁴⁾ .

(1) خالد داود . مرجع سابق ، ص 50 .

(*) المؤلف الأمريكي لكتاب: "مصر في الخطاب الأمريكي" ، والذي حلل فيه الدعم الأمريكي لمصر .

(2) للمزيد حول ذلك ، أنظر :

- إبراهيم عيسى . "مصر تدعم أمريكا مالياً! . روز اليوسف ، عدد 3382 ، (5 أبريل 1993) ، ص 22 .

(3) Robert Zimmerman. Op. Cit. , P 93 .

(4) د/ محمود وهبة . مرجع سابق ، ص 9 .

إلا أنه وتوافقاً مع الخط العام للمساعدات الأمريكية لمصر ، والتي عبر الفحص المدقق لها اتضح أن السنوات التي ارتفعت فيها قيمة هذه المعونات كان لها دلالة سياسية واضحة ، فمثلاً تكرر ذلك أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية ، حيث ارتفعت قيمة هذه المساعدات من 815 مليون دولار عام 1989 إلى 898 مليون دولار عام 1990 بمعدل نحو 10% ، وذلك لتعويض مصر عن خسائرها من جراء الأزمة ، وكمكافأة لها على دورها المتميز لصالح الأهداف الأمريكية أثناء الأزمة⁽¹⁾ ، هذا فضلاً عن إعفاء مصر من ديونها العسكرية المستحقة للولايات المتحدة ، والذي ساعد على تضيق الفجوة التمويلية في الموازنة ، ما شكل عاملاً أساسياً ساهم في التوصل إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، بعد سنوات من المفاوضات العسيرة ، كما منح مصر القدرة على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي⁽²⁾.

وليس خافياً ، أن الولايات المتحدة قد لعبت دوراً هاماً من أجل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق ، وأيضاً مع نادى باريس ، الذى قرر إسقاط 50% من مجموع ديون مصر الحكومية المستحقة للدول أعضاء النادي ، وجدولة الباقي على 25 عاماً مع فترة سماح ثلاث سنوات⁽³⁾.

* وإجمالاً ، يلاحظ على مدار الفترة 87-1993 أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر لم تنخفض بدرجة ملموسة أو ملحوظة ، رغم استمرارية الأصوات المطالبة بذلك داخل أروقة الكونجرس والإدارة الأمريكية ، كذلك لم تتغير شروطها أو إجراءاتها ، والتي ظلت قائمة ومحافظة على الأهداف

(1) د/ منال متولى . مرجع سابق ، ص 100، 101 .

أيضاً : التقرير الاستراتيجى العربى 1991 ، ص 485 .

(2) د/ ودودة بدران . مرجع سابق ، ص 209 .

(3) د/ بطرس بطرس غالى . "الدبلوماسية المصرية عام 1991" . السياسة الدولية ، عدد 107 ، (يناير 1992) ، ص 22 .

الأساسية التي من أجلها منحت مثل هذه المساعدات .
وعلى صعيد المبادلات التجارية بين البلدين في إطار العلاقات الاقتصادية ،
استمرت العلاقة غير المتكافئة قائمة ، واستمر عجز الميزان التجاري فيما
بينهما لصالح الولايات المتحدة ، التي امتلكت فرصة أكبر من خلال ذلك
للضغط على مصر ، التي في المقابل لم تمتلك أية قدرة للضغط أو السيطرة
على الاقتصاد الأمريكي في هذا المجال .
* ويمكن فهم طبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية خلال هذه الفترة ،
بصورة أفضل وأعمق من خلال تحليل آراء السادة الأساتذة والخبراء
المشاركين في الاستبيان ، في سياق الآتي:

1 - على الجانب السياسي :

جدول رقم (2-5)

رؤية الخبراء لطبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية 1993-87

تحالف		صدقة		توافق في السياسات		توافق في المصالح		تبعية		خصومة		أخرى تذكر	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
-	-	4	12.9	1	3.2	10	32.3	7	22.6	-	-	9	29

ويتضح من الجدول السابق أن النسبة الغالبة من المشاركين في
الاستبيان (32.3%) رأوا أن العلاقات المصرية - الأمريكية خلال هذه
الفترة كانت تتسم بكونها توافق في المصالح ، في حين رأى (22.6%)
أنها علاقة تبعية من مصر قبل الولايات المتحدة ، كما رأى (12.9%) أنها

علاقة صداقة ، و (3.2%) أنها توافق في السياسات ، وكان هناك مؤشرين لم يحصلوا على أية تكرارات (صفر) ، وهما كون العلاقات تحالف أو كونها خصومة .

في حين ركزت الإجابات الأخرى بخلاف المؤشرات المذكورة ، والتي بلغت نسبتها (29%) ، على أن العلاقات هي : توازن في المصالح يتضمن بعض التوتر من أن لآخر ، مزيج من التوافق في السياسات والتوافق في المصالح يتخلله اختلافات حول قضايا معينة بما يفصح أحياناً عن خصومة مستترة ، مزيج ما بين التوافق في السياسات والتبعية ، صداقة تحمل في طياتها أسباب للاختلاف والتباين نظراً لاختلاف محددات الأمن القومي والمصالح القومية لكلا الطرفين ، علاقة تعاون استراتيجي بين طرفين غير متكافئين ، في حين رأى أحد الخبراء أن العلاقات الثنائية بين البلدين كانت خليطاً من كل الصفات الست الواردة بالسؤال .

2 . على الجانب العسكري :

جدول رقم (2-6)
تحليل آراء الخبراء على الجانب العسكري 1993-87

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	ساعدت المعونات العسكرية الأمريكية القوات المسلحة المصرية على التحديث والتطوير والتفوق النوعي	15	48.4	9	29	7	22.6

2	هل تستطيع مصر الاستغناء عن المعونات العسكرية الأمريكية	17	54.8	8	25.8	6	19.4
3	المناورات المشتركة التي تتم مع الجانب الأمريكي تشكل تهديداً للأمن القومي المصري	13	41.9	13	41.9	5	16.1

وعلى الجانب العسكري ، رأى (48.4%) من الخبراء أن المعونات العسكرية الأمريكية قد ساعدت بالفعل القوات المسلحة المصرية على التحديث والتطوير والتفوق النوعي ، إلا أن (29%) منهم رأى العكس وأنها لم تساعد على ذلك . في حين أن (22.6%) كانت لهم إجابات أخرى تراوحت ما بين : عدم وجود معلومات أو إجابة علمية دقيقة ، أو التأكيد على أن تلك المساعدات ساعدت القوات المسلحة على التحديث والتطوير دون أن تحقق لها التفوق النوعي ، نظراً للحرص الأمريكي على ضمان التفوق العسكري المطلق لإسرائيل - اتفق في ذلك غالبية من قال نعم - في حين عمد عدد من الخبراء إلى الإجابة بـ "إلى حد ما" كإجابة دبلوماسية غير قاطعة .

وحول إمكانية الاستغناء عن تلك المساعدات ، رأى (54.8%) أن لدى مصر القدرة على ذلك ، إلا أن (25.8%) أكدوا عدم قدرة مصر على الاستغناء عنها . في حين أن (19.4%) كانت لديهم إجابات أخرى مثل : لا أعلم ، لا توجد إجابة دقيقة ومحددة ، ليس سهلاً ، ممكن ولكن جزئياً وبشروط مع توفر البديل المناسب ، أو أن الأمر يتوقف إجمالاً على

مجموعة من الاعتبارات الهامة السياسية والعسكرية والاقتصادية فضلاً عن توقيت الاستغناء .

وفيما يتعلق بكون المناورات المشتركة التي تتم بين الجانبين تشكل تهديداً للأمن القومي المصري بسبب انكشاف العتاد الحربي ، رأى (41.9%) تحقق ذلك بالفعل . كما أن نفس العدد من الخبراء بما نسبته (41.9%) أيضاً رأى عدم تحقق ذلك . في حين أن (16.1%) كانت لهم إجابات أخرى مثل : لا أعلم ، لا توجد إجابة دقيقة ، كما أكد البعض عدم حدوث ذلك نظراً لأن الولايات المتحدة هي مصدر التسليح الرئيس للجيش المصري ، ومن ثم فهي على علم تام بكافة القدرات العسكرية . كما ونوعاً . ليس لمصر فقط بل لكافة دول الشرق الأوسط ، أيضاً فإنه في ظل عصر الأقمار الصناعية فإن تلك الجوانب العسكرية لم تعد من قبيل الأسرار التي تنكشف فقط من خلال المناورات المشتركة .

3. على الجانب الاقتصادي :

جدول رقم (2-7)

تحليل آراء الخبراء على الجانب الاقتصادي 1993-87

م	مضمون السؤال	نعم		لا		أخرى تذكر	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر تشكل أداة ضغط على الاقتصاد المصري	18	58.1	9	29	4	12.9

2	هل تستطيع مصر الاستغناء الفوري عن المعونة الاقتصادية الأمريكية	21	67.7	8	25.8	2	6.5
---	--	----	------	---	------	---	-----

وفيما يتعلق بكون المعونة الاقتصادية الأمريكية تشكل أداة ضغط على الاقتصاد المصري ، رأى (58.1%) من الخبراء تحقق ذلك ، إلا أن (29%) منهم رأى العكس . في حين أن (12.9%) كانت لهم إجابات أخرى ، أكدت على أن الأمر يتوقف على مكانة الدولة وتوازنات القوى وقدرة مصر على المناورة في هذا المجال ، أو أن هذا الضغط حدث ولكن بصورة جزئية ، في الوقت الذي عمد فيه بعض الخبراء إلى الإجابة بـ "إلى حد ما" كرد دبلوماسي لم يحسم الإجابة .

وحول إمكانية استغناء مصر الفوري عن تلك المعونات ، رأى (67.7%) قدرة مصر على ذلك ، إلا أن (25.8%) رأوا العكس ، في حين أن (6.5%) تراوحت إجاباتهم بين : لا أعرف ، أو إمكانية حدوث ذلك ولكن بصورة تدريجية وعن طريق إتباع سياسات اقتصادية سليمة ، تعمل على ترشيد الاستيراد والاستهلاك البذخي في إطار سياسات مالية ونقدية سليمة .

* ومما تقدم ، ومن خلال الاستعراض السابق لتلك النتائج المنبثقة عن تحليل الاستبيان ، يلاحظ أن هذه النتائج قد أكدت على الآراء والنتائج السابق استخلاصها من واقع الدراسة النظرية للعلاقات المصرية - الأمريكية على مدار فترة الدراسة 1993-87 ، على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ولم يلاحظ وجود تباينات ذات قيمة في هذا الشأن .